Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDD/2003/20
3 October 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

دور المرأة في الزراعة والتصنيع الغذائي
الجمهورية العربية السورية(*)

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

(*) تم إعداد الدراسة بالاعتماد على تقارير تفصيلية قدمت من الباحثين رائدة أيوب وعزالدين جوني.

03-0615

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ..... ز
مقدمة ١

الفصل

أولاً- التشريع الاجتماعي والقانوني ٢

ثانياً- تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في أنشطة الاقتصاد الزراعي..... ٣

ألف- معدلات النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية ٤
باء- تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في الإنتاج ٧
جيم- قطاع التصنيع الغذائي الحرفي..... ١٦

ثالثاً- تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في قطاع الصناعات الغذائية..... ٢٠

ألف- حرفية الإنتاج الصناعي الغذائي وتمركزه الجغرافي ٢٠
باء- دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد ٢١
جيم- العمالة والتشغيل ومستوى الأجور ٢٦
دال- خصائص العاملين في القطاع الخاص في الصناعات الغذائية..... ٢٧
هاء- خصائص العاملين في القطاع العام في الصناعات الغذائية ٣٢

رابعاً- الفجوات بين المرأة والرجل..... ٤٠

ألف- التفاوت في الأجر للأعمال المتناظرة..... ٤٠
باء- التفاوت في ملكية الأرض الزراعية ٤٠
جيم- التفاوت في معدل النشاط الاقتصادي والمساهمة في قوة العمل ٤٠
دال- التفاوت في معدل البطالة..... ٤٢
هاء- التفاوت في نسبة الأمية..... ٤٢
واو- إسقاط عمل المرأة غير المأجور داخل المنزل من حسابات الدخل والإنتاج..... ٤٢
زاي- التفاوت بين أصحاب الأعمال ٤٢

خامساً- استنتاجات وتوصيات..... ٤٤

ألف استنتاجات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي..... ٤٤
باء- استنتاجات ذات العلاقة بالتصنيع الغذائي ٤٥
جيم- توصيات ٤٦

المراجع..... ٤٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٧- توزع العاملين في القطاع العام في قطاع الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ حسب الجنس وفئات الأجر والنشاط ٣٥
١٨- أجر العامل الوسطي السنوي حسب الجنس ومؤسسات الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١. ٣٦
١٩- توزع العاملين في القطاع العام في قطاع الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ حسب الجنس والحالة التعليمية ٣٨
٢٠- توزع العاملين في القطاع العام في قطاع الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ حسب الجنس والمهنة ٣٩

المرفق- نموذج الشركة العامة للصناعات الغذائية – الكونسروة
ملامح التصنيع الغذائي في القطاع العام ودور المرأة والرجل ٥٠

قائمة الأشكال

١- مساهمة المرأة في العمليات الزراعية لمحصول القطن ٨
٢- مساهمة المرأة في محصول الشوندر السكري ٩
٣- مساهمة المرأة في محصول القمح ١٠
٤- مساهمة المرأة في محصول التبغ ١٠
٥- مساهمة المرأة في محصول الزيتون ١١
٦- مساهمة المرأة في محصول الكرمة ١٢
٧- مساهمة المرأة في محصول الحمضيات ١٢
٨- مساهمة المرأة في محصول البندورة ١٣
٩- مساهمة المرأة في محصول البطاطا ١٤
١٠- مساهمة المرأة في خدمة الأبقار ١٥
١١- مساهمة المرأة في خدمة الأغنام ١٥
١٢- مساهمة المرأة في خدمة دودة الحرير ١٦

ملخص تنفيذي

تم إعداد هذه الدراسة ضمن توجهات برنامج العمل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهي تهدف إلى الكشف عن مدى المساهمة الفعلية للمرأة مقارنة بالرجل في قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعة الغذائية في الجمهورية العربية السورية، وإلى حصر المعلومات المتوفرة عن مساهمة المرأة في القطاعات الإنتاجية المذكورة، لإظهار أهمية تقوية وتطوير مشاركتها لمصلحة المرأة ذاتها، كما لأسرتها وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على مراجعة التقارير المكتبية المنشورة حول مشاركة المرأة الاقتصادية، وجمع الإحصاءات المتوفرة لدى وحدة تنمية المرأة الريفية وضمن مكتب الإحصاء المركزي في الجمهورية العربية السورية.

تضمن القسم الأكبر من الجهد لإعداد الدراسة، مراجعة وتحليل البيانات الإحصائية المتوفرة لدى وحدة تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بالعمل الزراعي والتصنيع المنزلي والحرفي، ثم استكمالها بالمعلومات المتوفرة من المكتب المركزي للإحصاء والمتعلقة بالتصنيع والصناعات الغذائية في كل من القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال المشاركة الوطيدة للمستشارين المكلفين بجمع وتحليل المعلومات وإعداد التقارير الأولية وهما الأستاذة رائدة أيوب، المتخصصة في تنمية المرأة الريفية، والدكتور عز الدين جوني، المتخصص في الإحصاء. وجرت كذلك مراجعة ما نشر حول القطاع الزراعي والصناعات الغذائية خلال فترة الإعداد (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وأجريت مقابلات ومناقشات مع خبراء آخرين في التنمية الريفية، من داخل وخارج الجمهورية العربية السورية. وبما أن الهدف من الدراسة كان عرض واقع عمل المرأة الزراعي، ومشاركتها في الإنتاج الغذائي في القطاعين الخاص والعام، وفي العمل غير الرسمي، الحرفي والمنزلي، لم يتم التطرق إلى عمل المرأة في القطاعات الأخرى، الإنتاجية والخدمية، في المناطق الريفية.

إن أهم محددات إطار الدراسة الحالية هو عدم التمكن من الزيارات الميدانية للتحقق من المعلومات وعدم إعداد استبيان وتوزيعه على عينة معينة، فقد تم الاعتماد بدلاً من ذلك على المعلومات المتوفرة لدى الجهات الرسمية المعنية التي جمعت ميدانياً.

أما أهم إيجابيات الدراسة فهي أنها توفر مراجعة عامة وأولية للقضايا الرئيسية في مسألة مساهمة المرأة في القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي؛ وتحدد نواحي النقص في المعلومات والإحصاءات؛ وتوفر القاعدة الأولى لدراسات ميدانية أشمل، ولمقارنة عمل المرأة بعمل الرجل في مجالات اقتصادية أخرى.

ويمكن التوصل اعتماداً على هذه الدراسة إلى بعض الاستخلاصات التي نوردها فيما يلي.

تقر التشريعات وقوانين العمل في الجمهورية العربية السورية بشكل عام المساواة في الحقوق والحماية للمرأة العاملة، إلا أن من الواضح أنه لا يكفي الاستناد على التشريع وحده، إذ أن هناك ضرورة لتوعية النساء بحقوقهن.

مقدمة

يطرح منهاج عمل بيجين الذي خرج به المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥ خطة متكاملة لتمكين المرأة. ويدعو هذا المنهاج الحكومات وكافة الجهات المؤثرة إلى "تشجيع اعتماد سياسة فعالة وواضحة ترمي إلى إدماج رؤيا حول النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج، بحيث يسبق اتخاذ القرارات تحليل لآثارها على كلٍّ من المرأة والرجل".

وتقوم الجمهورية العربية السورية في الوقت الحاضر بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الإقليمي لمتابعة أنشطة ما بعد "بيجين" بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع الجهات المعنية المحلية وخاصة الاتحاد العام النسائي، بهدف تطوير القدرات والمهارات الوطنية الخاصة بالمرأة والبناء المؤسسي. إلا أن أوضاع النساء العاملات هامشي في المناطق الريفية، ولا زالت هناك حاجة إلى جهد أكبر لتحديد الأولويات وطرق التغلب على معوقات إدماج النساء في التنمية الريفية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم صورة وصفية لدور المرأة في الزراعة والتصنيع الغذائي في الجمهورية العربية السورية بغية المساهمة في هذا الجهد.

يتطلب قياس ومتابعة تطور تنفيذ أنشطة وخطط النهوض بالمرأة توفر قاعدة واسعة من البيانات والمعطيات الرقمية. ورغم عدم توفر بيانات جيدة من هذا النوع على مستوى الاقتصاد الجزئي والقطاعي، تحاول هذه الدراسة تجميع وتحليل المتوفر من البيانات الإحصائية المتعلقة بالزراعة وبتصنيع المنتجات الغذائية في القطاعين العام والخاص في الجمهورية العربية السورية، معتمدة على نتائج بعض الأبحاث المنشورة أو غير المنشورة والدراسات الدورية وغير الدورية التي نفذتها الجهات المعنية. على أن هناك أيضاً مشكلة عدم اتساق المنهجيات المتبعة في جمع البيانات عن المؤشر الواحد في الدراسات والأبحاث المختلفة، مما يعيق عملية المقارنة والتحليل. وبالإضافة إلى ذلك يعترض سبيل البحث عدم الثقة بالأرقام المتوفرة التي تتعلق بعمل الإناث وخاصة في القطاع الخاص، ولذا استخدمت في التحليل في معظم الحالات الأرقام النسبية لا المطلقة.

ثانياً- تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في أنشطة الاقتصاد الزراعي

تشكل النساء خمسين في المائة من السكان، ولذا يفترض أن يسهمن إسهاماً كاملاً في عملية التنمية وفي جني فوائدها. إلا أن مشروعات التنمية نادراً ما وفرت للنساء فرصاً متساوية من حيث إمكانية الحصول على الموارد والفوائد، وأغفل معظم المشروعات علاقات النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وقد أدى تفاوت مشاركة كل من المرأة والرجل في المشروعات التنموية إلى فشل العديد منها، وخاصة في الزراعة.

نجم عن تقسيم العمل بين الجنسين في مراحل متقدمة من التاريخ أدوار مختلفة للرجال والنساء، وقد ساد الاعتقاد بأن هذه الأدوار المختلفة طبيعية وبأنها نتيجة للصفات البيولوجية المختلفة بين الجنسين. ولكن في الواقع يجري تثبيت هذه الأدوار منذ الطفولة عبر التنشئة الاجتماعية. ولذا يعتقد بعض الباحثين أن هناك حاجة للتفريق بين مفهوم الجنس ومفهوم النوع الاجتماعي. فـ "الجنس" يشير إلى محددات وصفات بيولوجية تميز المرأة عن الرجل، أما "النوع الاجتماعي" فيشير إلى صفات وخصائص تضفى وفقاً للجنس. فالعناية بالأطفال مثلاً وظيفة يعتقد أنها تخص النساء، وهي بالفعل وظيفة تؤديها النساء أساساً في المجتمع، غير أن الرجال يستطيعون الاعتناء بالأطفال بالكفاءة ذاتها.

تذهب مفاهيم التنمية البشرية الحديثة إلى أنه إذا كانت الأعمال التقليدية للمرأة تثبط تنميتها، وهي التي تشكل نصف القوة البشرية المنتجة، فإن من شأن ذلك أن يعيق التنمية ككل ويؤدي إلى إطالة دورة التخلف. ولا شك أن استمرار الأدوار التقليدية للمرأة يفاقم أيضاً انعدام المساواة والتمييز ضد النساء في الحصول والسيطرة على الموارد والفوائد.

من هنا كانت الحاجة ملحة وضرورية إلى تقصي الفروق في الأدوار والوظائف بين الجنسين التي تؤدي إلى وجود علاقات قوة غير متساوية بين الرجل والمرأة في الريف، وذلك كي نفهم كيف تعيق هذه الفروق التنمية الزراعية، ما جعل تمكين المرأة ضرورة ملحة. وهذه الدراسة ليست إلاّ محاولة أولية لإبراز دور المرأة الحالي في أنشطة الاقتصاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية بشقيه النباتي والحيواني ومقارنته بدور الرجل.

يلعب القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كانت نسبة مساهمته في مجمل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بين ١٨-٢٣ في المائة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. أما القيمة المضافة التي تولدها الزراعة فقد بلغت خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

يشكل عدد سكان الريف حوالي ٥٣ في المائة من السكان، وتبلغ نسبة العاملين في قطاع الزراعة حوالي ربع مجموع العاملين في كافة القطاعات. وتساهم الزراعة بحوالي ١٥ في المائة من إجمالي الصادرات. وتشهد الجمهورية العربية السورية حالياً نهضة زراعية واسعة، إذ يزرع أكثر من ٨٠ نوع من المحاصيل الزراعية. غير أن الإحصاءات تشير إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، وتوقع التقديرات الأولية انخفاض نسبة سكان الريف في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

العاملة بعد الزواج والإنجاب، ما يشير إلى أن النساء المتزوجات في المدن لا يحظين إلا بالقليل من الدعم في قيامهن بأعباء الأعمال المنزلية. أما النساء الريفيات فيبدو أنهن أكثر قدرة على دمج عملهن خارج المنزل مع أعبائهن المنزلية. ففي العادة، تقوم فتيات العائلة الأكبر سناً بالمساعدة في الإنتاج الزراعي وفي القيام بالأعمال المنزلية وخاصة العناية بالأصغر سناً، ما يؤدي إلى أمية أعلى بين الفتيات الريفيات الشابات وإلى معدلات أعلى لتسربهن من المدارس.

تشكل الإناث الريفيات ٢٨ في المائة من القوة العاملة في المناطق الريفية، في حين تشكل الحضريات ١٥ في المائة فقط من القوة العاملة في المناطق الحضرية.

تصنف معظم النساء على أنهن غير ناشطات اقتصادياً (٩٠ في المائة من الإناث في سن العاشرة وما فوق، مقارنة مع ٣٤ في المائة من الذكور). ويعود السبب في كون الذكور غير ناشطين في معظم الأحيان إلى التحاقهم بالتعليم، في حين يعزى كون الإناث غير ناشطات في معظم الحالات إلى وضعهن كربات بيوت. وتصل نسبة ربات البيوت بين من يصنفن غير ناشطات إلى ٦٤ في المائة (٦٢ في المائة في المناطق الحضرية و٦٦ في المائة في المناطق الريفية)[٤]. وقد أصرت الدراسات النسائية على التفريق بين وضعية ربات البيوت (اللواتي يقمن بأدوار اقتصادية متعددة غير مأجورة، مثل الاهتمام بالأطفال والطبخ والتنظيف)، وبين انعدام النشاط الاقتصادي تماماً. غير أن معظم الإحصاءات لا يأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي، ما يشوه حساب معدلات النشاط الاقتصادي للإناث. ولو احتسبت قيمة عمل المرأة المنزلي، بالإضافة إلى عملها في الحياة العامة، لتبين أن نشاط الإناث الاقتصادي أعلى بكثير من نشاط الذكور الاقتصادي.

ينقسم العاملون والعاملات في الزراعة خارج القطاع التعاوني إلى: عمالة أسرية، وعمالة مؤقتة، وعمالة دائمة. وتستخدم العمالة الأسرية وحدها في ٥٩ في المائة من الحيازات تمثل ٤٤ في المائة من إجمالي الأراضي الزراعية. وهنا تشكل الإناث ٤٥ في المائة من إجمالي العمالة الأسرية. وتستخدم العمالة الأسرية مترافقة مع العمالة المؤقتة في ١٩ في المائة من إجمالي الحيازات وتشكل ٣ في المائة من الأراضي الزراعية. ويشكل العمال المؤقتون ٨٠ في المائة من العمالة في هذه الحيازات (٥٥ في المائة إناث و٤٥ في المائة ذكور). وفي حين أن العمالة الأسرية من الإناث لا تشكل أكثر من ٨ في المائة من إجمالي العمالة، يبلغ إجمالي العمالة من الإناث، أي في العمالة الأسرية وفي العمل المؤقت، ٤٤ في المائة من إجمالي العمالة.

علاوة على ذلك، فإن متوسط عدد أيام العمل في الأسبوع أعلى في حالة العاملات المؤقتات (٢ر٤ يوم) مقارنة مع العاملين المؤقتين الذكور (١ر٧ يوم). ولعل السبب في الاستخدام الأكبر للعاملات المؤقتات هو أنهن يتقاضين أجوراً أقل في المعدل بكثير من أجور الذكور (حوالي ٥٠ في المائة فقط من أجور الذكور)، ولطبيعة العمالة المؤقتة أيضاً، إذ غالباً ما تستخدم العمالة المؤقتة خلال مواسم الحصاد وجني المحاصيل حيث يكثر العمل وتستخدم العمالة النسائية استخداماً كثيفاً.

يبدو مما ورد أعلاه أن أكثر أشكال العمالة شيوعاً، خارج القطاع التعاوني، هي العمالة الأسرية، التي تشكل النساء حوالي نصف إجماليها. ويجدر الإلتفات إلى أن العمالة الأسرية غالباً ما تكون غير مأجورة، وخاصة في حالة النساء.

---

(٤) الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة، معلومات محسوبة من قاعدة بيانات وحدة تنمية المرأة.

٢- معدلات النشاط الإقتصادي حسب نمط النشاط والحالة الاجتماعية

يتضح من الجدول ٤ أن أكثر من نصف العاملات خارج المنزل في الريف هن من غير المتزوجات، وأن معدلات النشاط الاقتصادي تهبط هبوطاً حاداً بعد الزواج، على الأغلب بسبب أعباء الأعمال المنزلية وإنجاب وتربية الأطفال.

أما في القطاع الزراعي، وهو جزء من الاقتصاد الريفي ويتمتع بخصائصه المتميزة، فالصورة مختلفة قليلاً، إذ تشكل غير المتزوجات حوالي ٦٢ في المائة من إجمالي العمالة النسائية والمتزوجات ٣٠ في المائة، وهذا يفسر النسبة الأعلى من الفتيات الشابات في قوة العمل النسائية. كذلك فإن له مضامين تتعلق بمستويات التعليم، كما هو موضح أعلاه. وقد أدّى عبء العمل الثقيل على الفتيات الريفيات الشابات إلى ظاهرة فريدة تختص بها الجمهورية العربية السورية، هي أن نسب الزواج المبكر (١٤ سنة) أعلى في المناطق الحضرية مما في المناطق الريفية (٩ في المائة مقابل ٧ في المائة). وتبلغ هذه النسب ١٢ في المائة مقابل ٧ في المائة بين الأميات، و١١ في المائة مقابل ٨ في المائة بين الملمات بالقراءة وبين من يحملن شهادة التعليم الابتدائي. وتنخفض نسب الزواج المبكر بشكل حاد للريفيات والحضريات معاً في المستويات التعليمية الأعلى.

الجدول ٤- العاملون الريفيون حسب نمط النشاط والجنس والحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	مستخدمون خارج المنزل			مستخدمون في المنزل		
	ذكور	إناث	الفجوة النوعية	ذكور	إناث	الفجوة النوعية
لم يسبق لهم الزواج	٨ر٣٥	٩ر٥٧	+١ر٢٢	١ر٣٠	٠ر٥٩	+٩ر٢٨
متزوجون	٦ر٦٣	٩ر٣٧	-٧ر٢٥	٤ر٦٩	٥ر٣٦	-٩ر٣٢
أرامل	٠ر٣	٤ر٣	+١ر٣	٠ر٣	٣ر٣	+٠ر٣
مطلقون	٢ر٠	٨ر٠	+٦ر٠	٠ر٢	٢ر١	+٠ر١

المصدر: أرقام محتسبة من قاعدة بيانات وحدة تنمية المرأة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية.

باء- تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في الإنتاج

بالإضافة إلى التقديرات الرسمية للعمالة النسائية في الزراعة، فإن النساء يؤدين عادة وظائف عديدة في الزراعة لا تشملها الإحصاءات وذلك من خلال العمالة الأسرية التي لا ترصدها الإحصاءات بأدوار إنتاجية متعددة لا يتم الاعتراف بها غالباً على أنها إنتاج اقتصادي سواء في الإحصاءات الرسمية أو من قبل النساء أنفسهن. وقد رصد المسح الميداني الذي نفذته وحدة تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الأعمال التي تؤديها النساء في مختلف العمليات الزراعية ولمختلف المحاصيل (٦٣ محصول)، وكذلك الأعمال التي يؤديها الرجال مع الفجوات النوعية الناجمة عن ذلك، وقد استمر المسح من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ ولنهاية آذار/مارس ٢٠٠٢ واستهدف (٧٥٠٠) أسرة زراعية في مختلف المحافظات. توضح نتائج المسح الميداني للتقسيم النوعي للعمل في خدمة المحاصيل ورعاية الحيوان(٥).

وفيما يلي بعض نتائج هذا المسح التي توضح التقسيم النوعي للعمل في إنتاج وخدمة أهم المحاصيل الزراعية، وكذلك في خدمة ورعاية الحيوان مع التركيز على دور المرأة في هذه العمليات.

(٥) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وحدة تنمية المرأة الريفية، المسح الميداني الخاص برصد دور المرأة الإنتاجي في العمل الزراعي لـ (٦٣) محصولاً وبكافة المحافظات السورية، دمشق، لعام ٢٠٠٢.

في الانخفاض في عمليات التحميل والتنزيل والتسميد، وبشكل ملحوظ في عمليات إعداد الأرض للزراعة والمكافحة والري، وتكاد تغيب في عملية التسويق. وقد أغفل المسح العملية التصنيعية لمحصول الشوندر، إذ أنها تتم آلياً بمختلف مراحلها وليس للمرأة الريفية دور فيها.

الشكل ٢- مساهمة المرأة في محصول الشوندر السكري

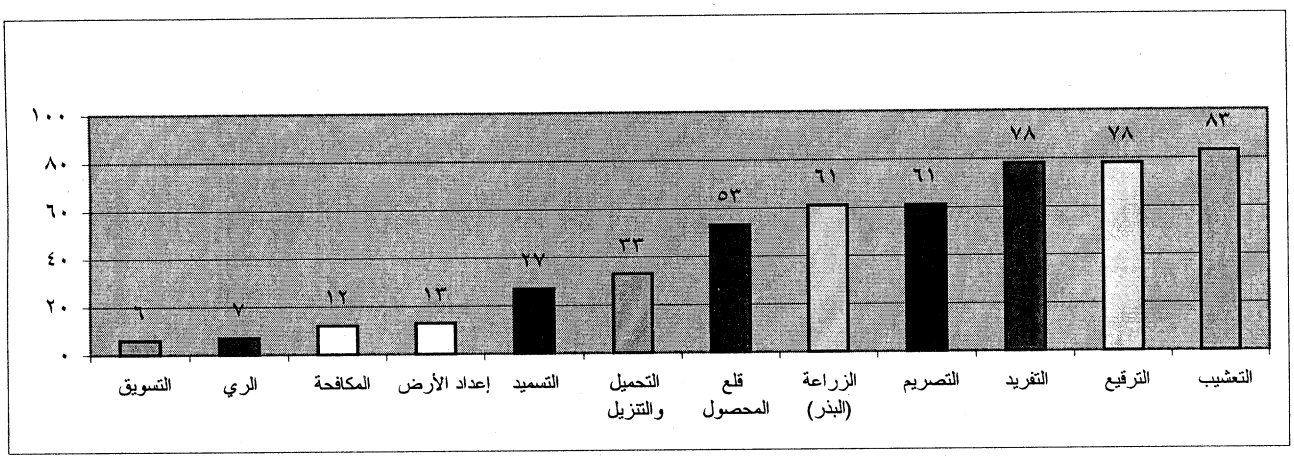

المصدر: المرجع السابق، ص ٨.

(ج) القمح

كانت المرأة تساهم مساهمة كبيرة في زراعة القمح عندما كانت تعتمد على العمالة اليدوية وخاصة في عملية البذار والحصاد، لكن هذه المساهمة انخفضت إلى حد ما بسبب انتشار الآليات من بذارات وحصادات إذ أخذت الآلة تحل مكان يد العمل النسائية خاصة.

بلغت نسبة مساهمة المرأة الإجمالية في محصول القمح ٣٧ في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى ٨٩ في المائة في عملية تصنيع الطحين والبرغل والفريكة وقشر القمح والخبز. كما تساهم المرأة مساهمة كبيرة في تنظيف محصول القمح من الشوائب (غربلة المحصول) وفي جمع بقاياه (التبن). أما مساهمتها في التسميد فهي معتدلة، وتنخفض مساهمتها في العمليات الأخرى كالتحميل والتنزيل والري، والبذار وإعداد الأرض وجمع أكياس المحصول وبقايا المحصول من القش والمكافحة، وتكاد تغيب عن التسويق (انظر الشكل ٣).

ويجدر الذكر أن المرأة تعمل كالرجل مياومة، لكنها تتقاضى أجراً أقل، فمثلاً تبلغ أجرة يوم الحصاد ٢٠٠ ل.س للرجل، و١٥٠ ل.س. للمرأة، بحجة أن الرجل أقدر جسدياً على الحصاد وأن العمل الذي ينجزه في يوم واحد تحتاج المرأة لإنجازه يومين.

ويبرز دور المرأة الإنتاجي في تصنيع القمح (طحنه وخبزه)، إذ تبلغ مساهمتها فيه ٨٩ في المائة. فالمرأة هي التي غالباً ما تنقل مؤن المنزل، على رأسها أحياناً، إلى المطاحن القريبة للحصول على الدقيق والبرغل والفريكة ... الخ، إضافة إلى إعداد الخبز في المنزل (التنور والحطب)، وإن أصبح كثير من الأسر يعتمد على الأفران الآلية للحصول على الخبز.

٢- بعض أنواع الأشجار المثمرة

(أ) الزيتون

تبلغ المساهمة الإجمالية للمرأة في محصول الزيتون ٣١ في المائة. ولكن إذا جرى تحليل العمليات كل على حدة تبين أن المرأة تساهم بالقدر الأكبر في الفرز والتصنيع والتعشيب والتعبئة والتوضيب والقطاف، وتبدأ مساهمتها في الانخفاض بعض الشيء في الغراس والتسميد وتأسيس البساتين وإعداد الأرض للزرع، وتنخفض أكثر في الري والتحميل والتنزيل. ويلاحظ أن مساهمة المرأة منخفضة إلى حد كبير في المكافحة والتسويق والتطعيم والتقليم والحراثة (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥- مساهمة المرأة في محصول الزيتون

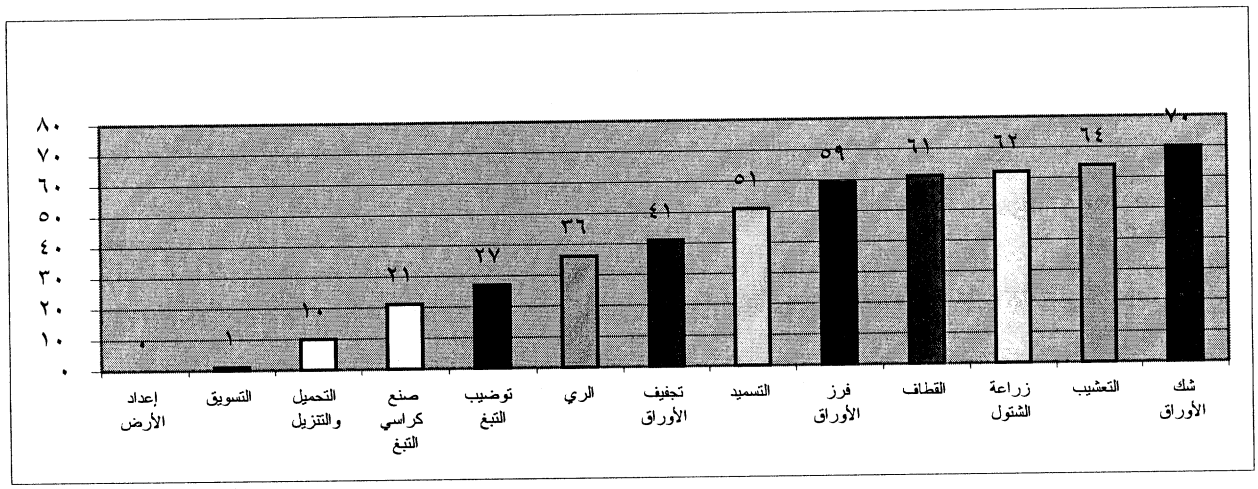

المصدر: المرجع السابق، ص ٨.

وتبلغ مساهمة المرأة في عمليات تصنيع المحصول ٥٨ في المائة، وتشمل هذه العلميات استخلاص زيت الزيتون وصناعات أخرى متفرقة (تعليب ومخللات).

(ب) الكرمة

تبلغ المساهمة الإجمالية للمرأة في محصول الكرمة ٢٨ في المائة. ولكن إذا جرى تحليل العمليات كل على حدة تبين أن المرأة تساهم بالقدر الأكبر في الفرز والتعشيب والقطاف وتبدأ مساهمتها في الانخفاض بعض الشيء في التعبئة والتوضيب والتصنيع المنزلي والغراس والري وتأسيس البساتين وإعداد الأرض للزراعة والتحميل، وتنخفض أكثر في المكافحة والحراثة والتقليم. وتسجل انخفاضاً كبيراً في التسويق والتطعيم (انظر الشكل ٦).

ويشكل محصول الكرمة مجالاً خصباً للتصنيع المنزلي والتصنيع المعملي، وتبلغ مساهمة المرأة في التصنيع المنزلي ٤٣ في المائة، وعمليات التصنيع المنزلي هي صنع الشراب والمربيات والزبيب والخشاف، وما زالت محافظة السويداء حتى يومنا هذا بمثابة ورشة عمل منزلية لمثل هذه الصناعات التي تتم بطرق تقليدية قديمة تتوارثها النساء.

٣- بعض المحاصيل المختلفة

(أ) البندورة

تبلغ المساهمة الإجمالية للمرأة في هذا المحصول ٥٢ في المائة. ولكن إذا جرى تحليل العمليات كل على حده، تبين أن المرأة تساهم بالقدر الأكبر في التعشيب والقطاف، وبقدر كبير في الفرز والتعبئة وإعداد الأرض للزراعة وزراعة الشتول، لتبدأ مساهمتها في الانخفاض في عمليات التسميد والتحميل والتنزيل والمكافحة والري وتكاد تغيب نهائياً في التسويق (انظر الشكل ٨).

الشكل ٨- مساهمة المرأة في محصول البندورة

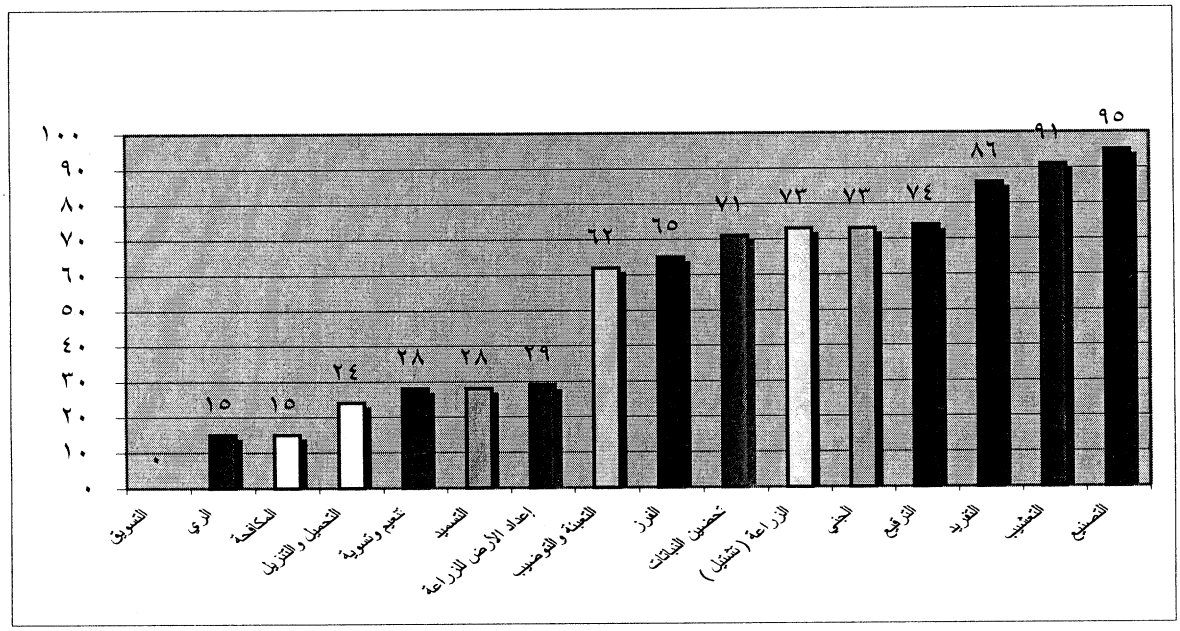

المصدر: المرجع السابق، ص ٨.

وللمرأة باع طويل في تصنيع رب البندورة كمؤونة للمنزل وللتسويق، إذ تبلغ مساهمتها فيه ٩٥ في المائة. وهي تسوق ٥٠ في المائة من المنتوج مباشرة في الأسواق القريبة، كما أنها تساهم موسمياً في معامل تصنيع البندورة (القطاع الرسمي).

(ب) البطاطا

تبلغ المساهمة الإجمالية للمرأة في هذا المحصول ٢٩ في المائة. ولكن إذا جرى تحليل العمليات كل على حدة، تبين أن المرأة تساهم بالقدر الأكبر في التعشيب وجني الثمار، وبقدر كبير في فرز المحصول والتعبئة والتوضيب والبذر وإعداد الأرض للزراعة. وتنخفض مساهمتها في الري والتسميد والتحميل والتنزيل والمكافحة. أما مساهمتها في تسويق البطاطا فغائبة تماماً (انظر الشكل ٩).

الشكل ١٠- مساهمة المرأة في خدمة الأبقار

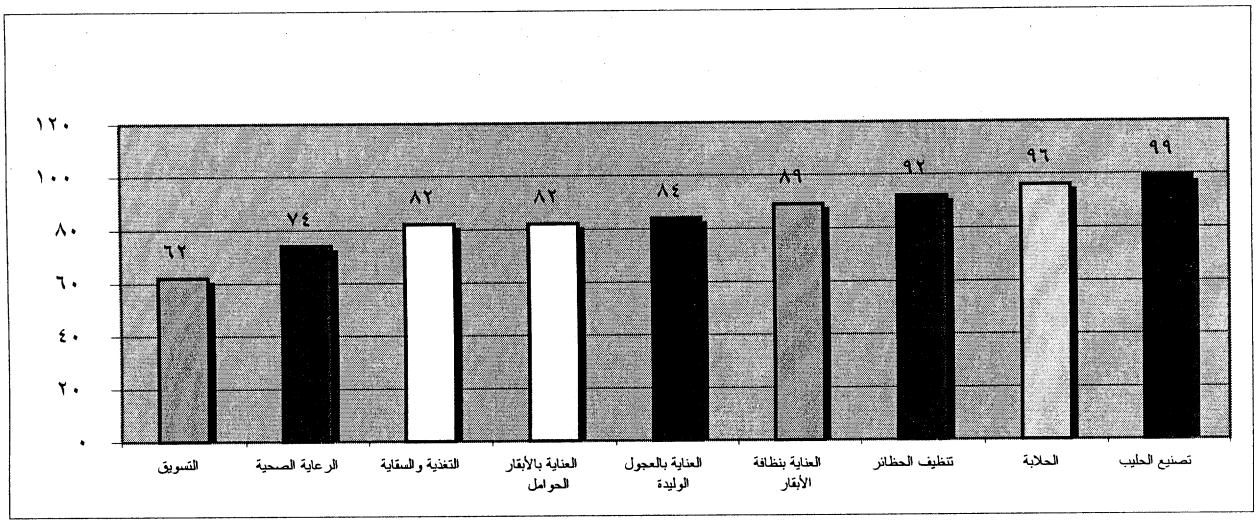

المصدر: المرجع السابق، ص ٨.

(ب) خدمة ورعاية الأغنام

تحتل تربية الأغنام المكانة الأولى في قطاع الإنتاج الحيواني، فهي تؤمن ٧٥ من اللحوم المستهلكة محليا، و٣٠ من الحليب المستهلك محليا. وتبلغ المساهمة الإجمالية للمرأة في تربية ورعاية الأغنام ٦٣ في المائة، وهي تساهم بالقسط الأكبر من الحلابة وتنظيف الحظائر والتغذية والعناية بالمواليد والإشراف على الولادة، وتساهم في تسويق منتجات الأغنام وتسويق الأغنام نفسها وفي الرعاية الصحية للأغنام وفي تسريب الغنم (انظر الشكل ١١).

الشكل ١١- مساهمة المرأة في خدمة الأغنام

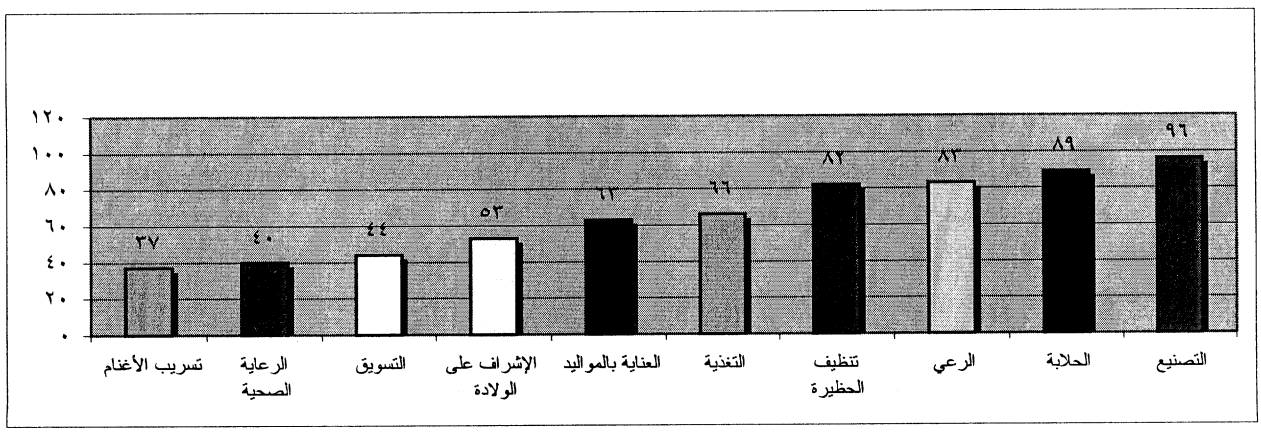

المصدر: المرجع السابق، ص ٨.

أما منتجات حليب الأغنام فينطبق عليها ما ذكر سابقا عن منتجات حليب الأبقار، وخاصة في المناطق البدوية حيث تصنع الأسر كلها منتجات الحليب، والمرأة هي المسؤولة تماما عن ذلك.

نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والعادات والتقاليد والدور المرسوم للمرأة في تدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال منفردة والعناية بكبار السن والمرضى، تزايد إقبال النساء على العمل المدرّ للدخل داخل المنزل، في الحضر والريف، في الصناعات النسيجية والغذائية وبعض الخدمات، مما زاد من عزلة المرأة وأضعف مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتزداد هذه الظاهرة انتشاراً في ظل الغياب شبه الكامل للخدمات الداعمة التي تقدم للمرأة العاملة، كتأمين دور الحضانة ورياض الأطفال وبرامج الإرشاد والتوجيه والتدريب، بالإضافة إلى عزوف القطاع الخاص عن تشغيل النساء كعاملات دائمات بسبب إجازات الأمومة، وميل النساء المتزوجات إلى العمل بنصف دوام ليستطعن الجمع بين الالتزامات المنزلية والعمل خارج المنزل. ولذا فإن قسما كبيرا من العاملات في القطاع الخاص الصناعي يعملن في القطاع غير الرسمي المحروم من التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الداعمة والحقوق التي تنص عليها قوانين العمل في البلاد. هكذا نجد أن ٤٠ في المائة من العاملات من عمر ١٥ سنة فأكثر يعملن في القطاع الخاص غير النظامي مقابل ٢٠ في المائة فقط في القطاع الخاص النظامي، بينما تبلغ هاتان النسبتان للذكور ١٦ في المائة مقابل ١٢ في المائة على التوالي.

وتشمل الصناعات الغذائية المنزلية ما يلي:

(أ) تصنيع وحفظ الشراب؛
(ب) تصنيع وحفظ المربيات؛
(ج) تصنيع الثمار المسكرة؛
(د) تصنيع وحفظ الدبس؛
(هـ) حفظ عجائن الفاكهة كغذاء للأطفال؛
(و) تصنيع وتحضير المخللات والخل؛
(ز) صناعة منتجات الحليب؛
(ح) تصنيع منتجات الحبوب؛
(ط) تصنيع الحلويات بأنواعها؛
(ي) تصنيع بعض اللحوم؛
(ك) تجفيف الأغذية؛
(ل) التعليب المنزلي؛
(م) حفظ الأغذية بالتجميد المنزلي.

وقد بينت دراسات أن المرأة مسؤولة بالكامل عن عملية التصنيع المنزلي، وحسب المواسم، لتأمين كل ما يلزم من مؤن في الصيف والشتاء. إذ تشير دراسة "مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية التنموية"(٦) إلى أن غالبية النساء في الأسر الريفية تعمل في التصنيع الغذائي بمختلف أنواعه، ولا يشارك الرجل عادة في هذه العملية، بل تتقاسمها ربة المنزل مع بقية الفتيات في الأسرة. فهناك ٧ر٤٣ في المائة من الأسر تكون فيها المرأة أو ربة الأسرة هي المسؤولة عن التصنيع الغذائي، في حين أن هناك ٥٦ في المائة تتولى فيها الفتيات في الأسرة هذه المهمة، بغض النظر عما إذا كان المنتج الغذائي المصنع للاستهلاك المنزلي أم للتسويق الخارجي، إضافة إلى قيام النساء بجملة من الصناعات الريفية الأخرى مثل السلال والقصب وأعمال الإبرة والحياكة والقش.

---

(٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية: حالة الجمهورية العربية السورية حول مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية التنموية ومقترحات التطوير، دمشق ٢٠٠٠، صفحة ٢١.

وللمرأة أيضاً دور في عملية تسويق البندورة، سواء في البازارات في المناطق الريفية أو في أسواق المدن، فمن المناظر المألوفة في أسواق مدينة دمشق وجود عشرات النساء الريفيات اللواتي يعرضن منتجات البندورة المصنعة، ولكن بطرق بدائية وعبوات كبيرة تفتقر في كثير من الأحيان إلى أدنى شروط التسويق.

وفي تصنيع القمح، تصل نسبة مساهمة المرأة إلى ٨٩ في المائة. وهذا التصنيع متنوع يبدأ بطحن القمح إلى طحين أو تصنيعه كمؤن للمنزل (برغل، فريكة، كشكة ... الخ.)، وغالباً ما تكون هذه المنتجات للاستهلاك الأسري وليس للتسويق.

وفي تصنيع الحمضيات من عصائر وشراب ومربيات، فتساهم المرأة بنسبة تصل إلى ٦٨ في المائة.

وفي تصنيع الزيتون، سواء استخلاص الزيت أو حفظ الزيتون أو تخليله، تقوم المرأة بالعمل منزلياً وتقليدياً، ويكون تصنيع الزيتون عادة للاستهلاك المنزلي وللتسويق، ويقوم رجال الأسرة عادة بعملية التسويق.

وفي تصنيع محصول الكرمة من عصائر ومربيات ودبس وزبيب، تقوم المرأة بهذه العمليات بمهارة كبيرة، ويكون المنتج للاستهلاك المنزلي وللتسويق، ويتشارك الرجل والمرأة عادة في تسويقه عبر عدة أقنية. أما تصنيع العرق والنبيذ فغالباً آلي يتم في المعامل، وإن كانت بعض الأسر ما زالت تفاخر بتصنيعه منزلياً.

الخلاصة، إن للمرأة مساهمة واضحة في التصنيع الغذائي المنزلي، لكنها مساهمة تحتاج إلى صقل وتنمية مهارات، مع التأكيد أنه عند انتقال الصناعة الغذائية إلى التصنيع الآلي، تقوم المرأة أيضاً بعمليات التقشير والتوضيب والتنظيف. ويحرص أصحاب المعامل الغذائية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، على تشغيل النساء في هذه العمليات لخبرتهن فيها. ولا يُقبل الرجال في كثير من الأحيان على مثل هذه الأعمال لانخفاض أجرها، وخاصة في القطاع الخاص.

التناقض موجود، ويطرح الآن على مستويات عديدة، بين متطلبات حل المشاكل الاجتماعية المعقدة وعلى رأسها مشكلة البطالة من جهة، ومتطلبات الفعالية الحالية للاقتصاد السوري، من جهة أخرى.

٢- تمركز النشاط الصناعي الغذائي

أهم الصفات البارزة للنشاط الصناعي التحويلي في الجمهورية العربية السورية هي التمركز الشديد لمنشآت هذا القطاع في محافظتي دمشق وحلب، إذ أن ٥٧ في المائة تقريباً من مجموع منشآت الصناعة التحويلية في القطاعين العام والخاص متمركزة في هاتين المحافظتين، بينما لا يزيد نصيب خمس محافظات سورية (من بين ١٤ محافظة في البلد) عن ١٠ في المائة من هذه المنشآت، كما أن ٦٥ في المائة من مجموع المشتغلين في القطاع الخاص الصناعي عام ١٩٩٩ يعملون في هاتين المحافظتين. ويبدو التمركز أكثر شدة في المنشآت الصناعية الكبيرة، بالمقارنة مع الصغيرة التي تشغل أقل من عشرة عمال، إذ بلغ نصيب محافظتي دمشق وحلب من هذه المنشآت عام ١٩٨٩ حوالي ٨٢ في المائة، وعام ١٩٩٩ (٧٠ في المائة).

لا شك أن لتمركز الإنتاج الصناعي التحويلي للقطاعين العام والخاص في محافظتي دمشق وحلب ما يبرره من العوامل التاريخية والموضوعية المتعلقة بشروط الإنتاج، فظهور الصناعة مرتبط تاريخياً بالتجمعات السكانية الكبيرة، حيث تتوفر الخدمات الضرورية للنشاط الصناعي، خاصة مصادر المياه والكهرباء وطرق المواصلات وخدمات الصيانة والتصليح. كما تتوفر أسواق التصريف الواسعة التي يؤمها سكان المدن الذين يستهلكون معظم احتياجاتهم من السلع عن طريق السوق وليس من إنتاجهم الذاتي، كما هو الحال في المجتمعات الزراعية والريفية. هذا بالإضافة إلى خدمات البريد والهاتف والاتصال بالعالم الخارجي، وتكامل الصناعات المقامة بجوار بعضها والتي يعتمد إنتاج كل منها على إنتاج الآخر لتأمين مستلزماته. ولا شك أن تطوير وإعادة هيكلة قطاع الصناعة الغذائية، وتصنيع المنتجات الزراعية المحلية، وزيادة مساهمة المرأة في هذا الإنتاج سيساهم مساهمة كبيرة في تخفيف هذا التمركز في المستقبل.

باء- دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد

لا زالت التحولات الصناعية، خاصة الغذائية، في معظم البلدان النامية تتحدد إلى حد كبير بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالزراعة. ويتبع المرحلة الابتدائية للتطور الصناعي، التي تمر بها معظم البلدان النامية، ومنها إنشاء وتوسيع المشروعات التي تقوم بعملية تصنيع جزئي للمنتجات الزراعية للتصدير بهدف زيادة قيمتها، أكثر مما لو تم بيع الخامات بحالتها الطبيعية، وهذا ما يؤكده تطور الصادرات السورية من منتجات الصناعة الغذائية إذ ارتفعت قيمة هذه الصادرات إلى ١١١ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨[١٠].

شكل إنتاج الصناعات الغذائية الإجمالي حوالي ربع إنتاج الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وكانت هذه النسبة تقل قليلاً في القطاع العام عنها في القطاع الخاص. كما ساهم قطاع الصناعات الغذائية بـ ٧ر٥ في المائة تقريباً من الإنتاج الوطني الإجمالي خلال السنوات الأخيرة. وكانت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إنتاج الصناعات التحويلية الصافي، خلال الفترة نفسها، تقترب من ٢٥ في المائة، باستثناء عام ١٩٩٩ الذي عرف انخفاضاً ملحوظاً في الناتج

(١٠) عز الدين جوني، التجارة الخارجية السورية خلال الربع قرن الماضي، دار الرضى، دمشق ٢٠٠١.

١- أهم الصناعات الغذائية في القطاعين العام والخاص

أهم الصناعات الغذائية في القطاع الخاص هي طحن الحبوب، والمخابز، والزيوت النباتية (خاصة زيت الزيتون)، والكاكاو والشوكولا والحلويات السكرية، والمشروبات الغازية وحفظ الفواكه والخضار، وصناعة الألبان ومشتقاتها، والمعكرونة، وتحميص البن وغيرها.

ففي عام ١٩٩٥، شكلت منتجات صناعة الخبز ٧ر٣٧ في المائة من إجمالي قيمة الصناعات الغذائية في القطاع الخاص، و٤٣ في المائة من القيمة المضافة الصافية في الصناعات الغذائية في القطاع نفسه. وبلغت هاتان النسبتان في صناعة الكاكاو والشوكولا والحلويات السكرية ٦ر١٣ في المائة و٢٢ في المائة على التوالي. وفي صناعة حفظ اللحوم والخضار والفواكه ٨ر٥ في المائة و٨ في المائة، وفي صناعة طحن الحبوب والعلف ٥ر١٨ في المائة و٨ر٧ في المائة، وفي إنتاج الزيوت ١٠ في المائة و٣ر٣ في المائة، وفي المشروبات الغازية ٦ في المائة و٤ في المائة، وفي منتجات الألبان ٨ر٢ في المائة و٧ر٥ في المائة (الجدول ٧).

الجدول ٧- المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص الصناعي حسب النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٥

النشاط الصناعي	الإنتاج الإجمالي (مليون ليرة)	(نسبة مئوية) من الإنتاج	مستلزمات الإنتاج من مصادر محلية (نسبة مئوية) من المستلزمات	القيمة المضافة الصافية (مليون ليرة)	(نسبة مئوية) من القيمة المضافة	وسطي عدد العمال السنوي (عامل)	أجر العامل الوسطي السنوي (ليرة)	إنتاجية العامل السنوي (ألف ليرة)	
								من الإنتاج الإجمالي	من القيمة المضافة الصافية
إنتاج وتجهيز وحفظ اللحوم والخضار والفواكه	١٣١٧ر٥	٨ر٥	٨٣	٢٦٩	٨ر٠	١٥٠٠	٣٠٣٥٢	٨٧٨ر٣	١٧٩ر٤
إنتاج الزيوت والشحوم النباتية والحيوانية	٢٢٧٦ر٨	١٠	٩٩,٨	١٠٩	٣ر٣	٣٨٣٩	٩٣٠٠	٥٩٣	٢٨ر٤(*)
منتجات الألبان	٦٢٧ر٣	٢ر٨	٩٠	١٩٠	٧ر٥	١٥١٤	١٥٨٢٨	٤١٤ر٣	١٢٥ر٦
صناعة طحن الحبوب والنشاء والأعلاف	٤٢١٣	١٨ر٥	٩٩ر٣	٢٦١	٧ر٨	٢١٢٤	١٦١٠٥	١٩٨٣ر٤	١٢٢ر٧
منتجات المخابز	٨٥٨٥	٣٧ر٧	٩٦ر٤	١٤٥٦	٤٣	١٣٣٥٨	٣٦٧٧٤	٦٤٢ر٧	١٠٩
الكاكاو والشوكولا والحلويات السكرية	٣٠٩٣	١٣ر٦	٧٨ر٦	٧٤٠	٢٢	٤٤٦٨	٢٦٠١٩	٦٩٢ر٣	١٦٥ر٦
المعكرونة والعجائن	١٤٨	٧ر٠	٦٧	٢٢	٧ر٠	١٥٩	٤٣٥٣٥	٩٣١ر٤	١٣٧ر١
تحميص البن	٥٤٦	٢ر٤	٢٤ر٨	٦٦	٢ر٠	٣٦٥	٨٨٧٧	١٤٩٥ر٦	١٨٠ر٨
مشروبات روحية	٩٤	٤ر٠	٩٦ر٣	٢٣	٧ر٠	١٤٢	٤٢٠٤٢	٦٦٤	١٦٢
مشروبات غازية	١٣٨١	٦ر١	٣٤ر٣	١٣٢	٤ر٠	١٥٩٠	٤٤٨٤٨	٨٦٨ر٦	٨٣ر٣
صناعات غذائية أخرى	٥٠٣	٢ر٢		٨٤	٢ر٥	٥٣٨	١٩٥٧٠	٩٣٥	١٥٦ر٥
إجمالي الصناعات الغذائية	٢٢٧٨٤	١٠٠	٨٨ر٥	٣٣٥٢	١٠٠	٢٩٥٩٧	٢٨٥٥٠	٧٦٩ر٨	١١٣ر٣

المصدر: نتائج الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٨، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق ١٩٩٨.

(*) يعود سبب تدني مستوى الإنتاجية هنا إلى كون معظم العمال موسميين يعملون في صناعة عصر الزيتون، بالإضافة إلى نسبة المستلزمات الكبيرة في هذه الصناعة.

أما الصناعات الغذائية في القطاع العام فتتوزع على خمس مؤسسات رئيسية هي: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية التي تضم ٢٢ شركة ومعملاً، والمؤسسة العامة للسكر التي تضم سبع شركات، والمؤسسة العامة للمطاحن، ولجنة المخابز الاحتياطية، والشركة العامة للمخابز. وقد أنتجت شركات ومعامل مؤسسة الصناعات الغذائية عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٤٦٤٢ مليون ليرة منها ٥١ في المائة زيوت ومعظمها زيوت قطن و٥ر١٩ في المائة ألبان ومشتقاتها، و٤ر١٠ في المائة مشروبات روحية، و٧ في المائة بسكويت

المائة، مقابل زيادة وسطية سنوية في السكان بلغت ٣ر٣ في المائة تقريباً، ووصل هذا العجز إلى ٤٢٥ مليون دولار سنوياً خلال فترة التسعينات (١٩٩٢-١٩٩٩).

تبين الأرقام السابقة مدى الحاجة إلى تطوير وزيادة حجم المنتجات الغذائية المصنعة. ولا شك أن تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية سيلعب دوراً كبيراً في هذا المجال، خاصة وأن الجمهورية العربية السورية بلد ينتج كميات كبيرة من الحبوب والخضار والفواكه والزيتون وبذور القطن، ويطمح إلى زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي في المستقبل.

٣- درجة اعتماد منشآت الصناعات الغذائية على المستلزمات المحلية

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية أكثر قطاعات الصناعة التحويلية في الجمهورية العربية السورية اعتماداً على المصادر المحلية في تأمين مستلزماته المادية. ففي عام ١٩٩٥، بلغت نسبة المستلزمات ذات المنشأ المحلي التي تستخدمها منشآت هذا القطاع في القطاع الخاص ٥ر٨٨ في المائة، وكانت درجة الاعتماد على المصادر المحلية في تأمين مستلزمات الإنتاج أكبر في المنشآت الصغيرة، بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة حسب عدد العاملين في المنشأة. فقد بلغت درجة الاعتماد هذه ٨٠ في المائة في المنشآت التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١-٥) عمال (الجدول ٩).

الجدول ٩- نسبة مستلزمات الإنتاج من مصادر محلية في بعض قطاعات الصناعات التحويلية في القطاع الخاص عام ١٩٩٥ حسب عدد العاملين في المنشأة (بالنسبة المئوية)

القطاع الصناعي	١-٥ عمال	٦-٩ عمال	١٠ عمال فأكثر	إجمالي
النسيج	٨٥	٤ر٦٦	٥٣	٤ر٧٤
الملابس والأحذية والجلود	٥ر٨٢	٦٤	٤ر٤٤	٧١
الأخشاب	٥٤	٥٥	٢١	٥٤
الورق	٤٠	٣٩	٣٤	٣٦
المواد والمنتجات الكيماوية	٣٥	٤٩	٤٨	٤٦
الصناعات الغذائية	٤ر٩٣	٩٣	٧٣	٥ر٨٨
إجمالي الصناعة التحويلية	٨٠	٥ر٦٨	٥٠	٥ر٧١

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٥، دمشق ١٩٩٨.

الجدول ١٠- درجة اعتماد شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في القطاع العام على المواد ذات المنشأ المحلي عام ١٩٩٩ (مليون ليرة)

قطاع الصناعة الغذائية الفرعي	مجموع المستلزمات	المستلزمات من مصدر خارجي	نسبة المستلزمات من مصدر محلي (نسبة مئوية)
صناعة الزيوت	٢ر٢١٨٩	٤ر٦٧	٩٧
تعليب الخضار والفواكه	٤ر٣٤٤	٩ر١٧	٨ر٩٤
الألبان	٣ر٤٣٤	٧ر١٦٥	٨ر٦١
المشروبات الروحية	٢٨٤	٥ر١٠	٣ر٩٦
البسكويت	٢٨٣	٦ر٢٨	٩٠

الصناعات الغذائية الخاص. فقد بلغ أجر العامل الوسطي السنوي في قطاع الصناعات التحويلية الخاص عام ١٩٩٩ (٢٨٨٠٠) ليرة، بينما بلغ في قطاع الصناعات الغذائية ٢٤٧٩٠ ليرة فقط. وكان الأجر الوسطي في الصناعات الغذائية أدنى منه في معظم قطاعات الصناعة التحويلية الأخرى. ويعتقد أن السبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع عدد العمال الموسميين في قطاع الصناعات الغذائية الخاص.

دال- خصائص العاملين في القطاع الخاص في الصناعات الغذائية

١- العاملون في الصناعة الغذائية في القطاع الخاص حسب فئات العمال وحجم المنشأة

تقدم نتائج بحث الاستقصاء الصناعي الخاص لعام ١٩٩٥ معطيات مفيدة عن توزع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية الخاص حسب فئات العاملين. فقد بينت هذه النتائج أن العاملين في الإنتاج والخدمات الإنتاجية يشكلون ٤ر٩٤ في المائة من مجموع العاملين في الصناعات الغذائية، وكانت هذه النسبة في المنشآت الصغيرة التي تشغل عددا من العمال يتراوح ما بين ١ إلى ٩ عمال أكبر منها في المنشآت الكبيرة التي تشغل عشرة عمال أو أكثر.

كما بينت هذه النتائج أهمية العمل الموسمي في منشآت الصناعات الغذائية، إذ بلغت نسبة العمال الموسمين ١٧ في المائة من مجموع العاملين في منشآت الصناعات الغذائية، بينما كانت هذه النسبة في الصناعات التحويلية بشكل عام ٩ر٦ في المائة فقط.

ويشكل أصحاب العمل بدون أجر والعاملون من أفراد الأسرة بدون أجر نسبة كبيرة من مجموع العاملين غير الموسميين، إذ بلغت هذه النسبة ٣٠ في المائة في الصناعات الغذائية، مما يترك آثاره على مستوى الأجور في قطاع الصناعة الغذائية الخاص عند مقارنته مع مستوى الأجور في القطاع العام. فقد بلغ الأجر الوسطي السنوي للعامل عام ١٩٩٥ (٢٨٥٤٣) ليرة، وكان هذا المستوى في المنشآت الصغيرة أدنى منه بشكل ملحوظ في المنشآت الكبيرة.

٢- العاملون في القطاع الخاص الصناعي حسب الجنس والحالة التعليمية والعملية

تعتبر البيانات الإحصائية المنشورة في نتائج بحث الاستقصاء الصناعي للقطاع الخاص عام ١٩٩٩ غنية نسبيا بالمقارنة مع نتائج بحث عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بتوزيع العاملين في القطاع الخاص الصناعي حسب الجنس والحالة التعليمية والعملية، علما بأن هذه البيانات اقتصرت على القطاع الصناعي التحويلي الخاص ولم تتطرق إلى فرع الصناعات الغذائية.

يبين توزع العاملين في القطاع الخاص الصناعي حسب الجنس أن مساهمة المرأة ما تزال ضعيفة جدا وتبلغ ٥ في المائة فقط من مجموع العاملين في هذا القطاع.

وكانت نسبة الإناث بين العاملين في الإدارة ٥ في المائة، والعاملين في الإنتاج ٧ر٤ في المائة، والعمال الموسميون (الذين يشكلون ٦ر٤ في المائة من مجموع العاملين) ١٢ في المائة. وكانت أكبر نسبة للإناث، حسب الحالة التعليمية، هي بين حملة الشهادة الجامعية وخريجي المعاهد، إذ بلغت نسبتهن في هاتين الفئتين على التوالي ٣ر٩ في المائة و٧ر٩ في المائة، بينما كانت هذه النسبة بين العاملين الفنيين ٢ في المائة فقط، وبلغت نسبة العاملات في الإدارة والمتخرجات من المعاهد ٢٠ في المائة من مجموع العاملين في الإدارة والمتخرجين من المعاهد (الجدول ١١).

وبالنسبة للتركيب الهيكلي للعاملين، حسب الحالة التعليمية والجنس، تبين المعطيات المتعلقة بعام ١٩٩٩ أن ١٨ في المائة من الذكور العاملين في الإدارة يحملون شهادات جامعية، و٨ر٤ في المائة خريجو معاهد، و٣٦ في المائة فنيون، و٧ر٤٠ في المائة عاملون من فئات تعليمية أخرى. أما الإناث العاملات في الإدارة فإن ٣٧ في المائة تقريبا منهن يحملن شهادات جامعية (أي أكثر من ضعف نسبة الذكور)، و٢١ في المائة خريجات معاهد و٨ر٩ في المائة فنيات، و٣٢ في المائة من فئات تعليمية أخرى، أي إن الإناث الجامعيات يتركزن في مجال الإدارة في الصناعة.

أما العاملون في الإنتاج فإن نسبة خريجي الجامعات بينهم ضعيفة جدا لا تتجاوز ١ في المائة، وتبلغ نسبة خريجي المعاهد بينهم ٤ر٢ في المائة فقط، ونسبة الفنيين ٤٠ في المائة (٤١ في المائة للذكور و١٦ في المائة للإناث)، ونسبة الفئات التعليمية الأخرى ٥٦ في المائة (٥٥ في المائة للذكور و٩ر٧٧ في المائة للإناث).

ويشكل خريجو الجامعات والمعاهد والفنيين ١٥ في المائة فقط من مجموع العمال الموسميين في قطاع الصناعة الخاص (١٦ في المائة للذكور و٥ر٥ في المائة فقط للإناث). وبشكل عام، فإن حملة الشهادات الجامعية يشكلون ٢ في المائة فقط من مجموع العاملين في القطاع الخاص الصناعي، ويشكل خريجو المعاهد ٥ر٢ في المائة (٤ر٢ في المائة للذكور و٨ر٤ في المائة للإناث)، والفنيون ٧ر٣٨ في المائة (٤٠ في المائة للذكور و٦ر١٤ في المائة للإناث)، والفئات التعليمية الأخرى ٨ر٥٦ في المائة (٧ر٥٥ في المائة للذكور و٩ر٧٦ في المائة للإناث)، الجدولان ١٢ و١٣.

٣- العاملون في القطاع الخاص للصناعات الغذائية حسب الجنس والحالة العملية

لا تتعرض نتائج أبحاث الاستقصاء في القطاع الصناعي الخاص المنشورة رسميا بشكل مفصل لتوزيع العاملين حسب الجنس على الصناعات التحويلية الفرعية ومنها قطاع الصناعات الغذائية، فقد اقتصرت نتائج بحث عام ١٩٩٥، وهي الأكثر تفصيلا، على قطاع الصناعة في القطاع الخاص بشكل عام، دون التعرض له على مستوى فروع الصناعات التحويلية ومنها الغذائية.

لكن بحث الاستقصاء في القطاع الصناعي الخاص عام ١٩٩٦ قدم بعض البيانات المفيدة نسبيا في هذا المجال. إذ بين توزع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية حسب الجنس والحالة العملية، دون التطرق إلى توزعهم حسب الجنس والحالة التعليمية أو مستوى الأجور وغيرها.

يبين الجدولان ١٤أ و١٤ب، أن الإناث كن يشكلن ٧ في المائة من مجموع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية الخاص عام ١٩٩٦، بينما كانت هذه النسبة ٥ في المائة فقط من مجموع العاملين في جميع قطاعات الصناعة التحويلية الخاصة.

من جهة أخرى، نسبة العاملين في الإدارة ضعيفة نسبيا، إذ بلغت ٧ر٦ في المائة من مجموع العاملين في الصناعات الغذائية. وكانت هذه النسبة أكبر لدى الذكور منها لدى الإناث في الصناعات الغذائية والتحويلية. ويشكل العاملون في الإنتاج أكبر نسبة من العاملين. وكانت هذه النسبة لدى الإناث أقل بشكل ملحوظ منها لدى الذكور، فقد بلغت لدى الذكور والإناث على التوالي ٣ر٧١ في المائة و٤ر٦٣ في المائة، وفي الصناعات التحويلية على التوالي ٨٥ في المائة و٨٠ في المائة.

وكانت نسبة العمال الموسميين في الصناعات الغذائية أكبر منها بكثير في الصناعات التحويلية، فقد بلغت في الأولى ٢٢ في المائة والثانية ٨ في المائة فقط. لكن نسبة العمال الموسميين بين مجموع العاملات كانت أكبر في الصناعات الغذائية وفي الصناعات التحويلية، إذ بلغت في الأولى ٣٠ في المائة مقابل ٢٢ في المائة للذكور، وفي الثانية ٧ر١٦ في المائة مقابل ٤ر٧ في المائة فقط للذكور. أي أن الإناث يساهمن بنسبة أكبر بالمقارنة مع الذكور في العمل الموسمي، سواء في قطاع الصناعات الغذائية أو في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص بشكل عام. وقد أكدت هذه النتيجة أيضا نتائج بحث الاستقصاء الصناعي لعام ١٩٩٩.

يعمل سدس العاملين في منشآت الصناعات التحويلية الخاصة في منشآت الصناعات الغذائية، وكانت هذه النسبة لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور فقد شكل العاملون الذكور في الصناعات الغذائية ٧ر١٥ في المائة من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية، وكانت هذه النسبة في فئة العمال الموسميين أكبر بكثير إذ وصلت إلى ٤٦ في المائة، أي أن نصف العمال الموسميين الذكور في الصناعات التحويلية تقريبا يعملون في منشآت الصناعات الغذائية الخاصة. كما بلغ نصيب العمال الذكور في الصناعات الغذائية ١٤ في المائة تقريبا من العاملين الذكور في الإدارة، و١٣ في المائة من العاملين الذكور في الإنتاج في الصناعات التحويلية الخاصة ككل.

وشكلت العاملات في الصناعات الغذائية ٢٢ في المائة من مجموع العاملات في الصناعات التحويلية الخاصة، وكانت هذه النسبة في فئة "العاملات الموسميات" أكبر بكثير، إذ بلغت ٤٠ في المائة. كما كانت نسبة العاملات في الإدارة في الصناعات الغذائية كبيرة وصلت إلى ٣٥ في المائة من مجموع العاملات في الإدارة في الصناعات التحويلية الخاصة. وبلغت نسبة العاملات في الإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية ٥ر١٧ في المائة من مجموع العاملات في الإنتاج في جميع منشآت الصناعة التحويلية الخاصة.

الجدول ١٤أ- العاملون في القطاع الخاص في الصناعات التحويلية وفي الصناعات الغذائية عام ١٩٩٦ حسب الجنس والحالة العملية

(عامل)

الحالة العملية	الصناعات الغذائية						الصناعات التحويلية					
	ذكور		إناث		مجموع		ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية(*)
عامل إدارة	٢٧٥٦	٩٤	١٧٨	٦	٢٩٣٤	١٠٠	١٩٧٧٧	٩٥ر٩٧	٥٠٦	٥ر٢	٢٠٢٨٣	١٠٠
عامل إنتاج	٢٩٠٣١	٨ر٩٣	١٩٠٧	٢ر٦	٣٠٩٣٨	١٠٠	٢٢٠٨٢٢	٣ر٩٥	١٠٨٩٥	٧ر٤	٢٣١٧١٧	١٠٠
عمال موسميين	٨٨٩٨	٦ر٩٠	٩٢١	٤ر٩	٩٨١٩	١٠٠	١٩١٩٨	٤ر٨٩	٢٢٨٧	٦ر١٠	٢١٤٨٥	١٠٠
إجمالي	٤٠٦٨٥	١ر٩٣	٣٠٠٦	٩ر٦	٤٣٦٩١	١٠٠	٢٥٩٧٩٧	٩٥	١٣٦٨٨	٥	٢٧٣٤٨٥	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ١٩٩٦، دمشق ١٩٩٩.

(*) نسبة الإناث في مجموع العاملين لكل حالة من الحالات العملية.

الجدول ١٦- العاملون في قطاع الصناعات الغذائية في القطاع العام حسب الجنس والنشاط عام ٢٠٠١

نشاط الصناعة الغذائية	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية	عدد	نسبة مئوية
المؤسسة العامة للصناعات الغذائية	٣٨٥٠	٧٤	١٢١٢	٢٦	٥٠٦٢	١٠٠
صناعة الزيوت	١٤٤٣	٩٣	١٠٩	٧	١٥٥٢	١٠٠
صناعة الكونسروة	٦١٨	٧٣	٢٢٣	٢٧	٨٤١	١٠٠
صناعة الألبان	٣٢٦	٦٦	١٦٩	٣٤	٤٩٥	١٠٠
صناعة البسكويت والسكاكر	٢٠٤	٦٥	١٠٩	٣٥	٣١٣	١٠٠
صناعة البيرة	٣٣٤	٧٩	٩٠	٢١	٤٢٤	١٠٠
صناعة المشروبات الروحية	٢٤٦	٦٨	١١٧	٣٢	٣٦٣	١٠٠
صناعة المعكرونة	٧٩	٨٧	١٢	١٣	٩١	١٠٠
صناعة البصل	١٥٠	٣٩	٢٣٥	٦١	٣٨٥	١٠٠
صناعة الفستق	٧٦	٦٠	٥١	٤٠	١٢٧	١٠٠
صناعة المياه المعدنية والغازية	٣١٦	٨٦	٥٠	١٤	٣٦٦	١٠٠
مركز المؤسسة	٥٨	٥٥	٤٧	٤٥	١٠٥	١٠٠
المؤسسة العامة للسكر	٣٠٩٩	٩١	٢٩١	٩	٣٣٩٠	١٠٠
الشركة العامة للمطاحن	٤٣٦٧	٩١	٤٠٦	٩	٤٧٧٣	١٠٠
الشركة العامة للمخابز	٧٣٢٠	٨٠	١٨٩٢	٢٠	٩٢١٢	١٠٠
إجمالي	١٨٦٣٦	٨٣	٣٨٠١	١٧	٢٢٤٣٧	١٠٠

المصدر: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ،والمؤسسة العامة للسكر، والشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز، دمشق.

(*) جرت تعديلات متعلقة بالعاملين في شركة الشرق في حلب التي تنتج الألبان والبيرة والبسكويت.

أما العمال الذكور في الصناعات الغذائية فيعمل ٣٩ في المائة منهم في صناعة الخبز و٢٣ في المائة في صناعة الدقيق و٦ر١٦ في المائة في صناعة السكر و٧ر٢٠ في المائة في الصناعات الغذائية الأخرى المختلفة.

إن أكبر نسبة للإناث بين العاملين في مؤسسات وشركات الصناعات الغذائية هي في منشآت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية التي تنتج الزيوت والألبان والمشروبات الروحية والغازية والمعكرونة والبسكويت والسكاكر وتعليب الخضار والفواكه وغيرها، وتبلغ هذه النسبة ٢٦ في المائة، بينما تصل في منشآت الشركة العامة للمخابز المنتشرة في جميع المحافظات ٢٠ في المائة، وفي منشآت الشركة العامة للمطاحن الموجودة في جميع المحافظات (عدا ريف دمشق والقنيطرة) ٩ في المائة، وفي منشآت المؤسسة العامة للسكر الموجودة في سبع محافظات ٩ في المائة أيضا.

ويلاحظ كثافة الإناث بشكل خاص في مجموع العاملين في صناعة الألبان (٣٤ في المائة) وصناعة البسكويت والسكاكر (٣٥ في المائة) وتصنيع البصل (٦١ في المائة) وتصنيع الفستق (٤٠ في المائة) والمشروبات الروحية (٣٢ في المائة) وتعليب الخضار والفواكه (٢٧ في المائة). من جهة أخرى، فإن نسبة الإناث بين مجموع العاملين صغيرة نسبيا في صناعة الزيوت (٧ في المائة) والمعكرونة (١٣ في المائة) والمياه المعدنية والغازية (١٤ في المائة)، الجدول ٢٥. مما قد يدل على أن هناك فصلا بين النساء والرجال في مجالات العمل داخل القطاع الغذائي أيضا.

الجدول ١٧- توزع العاملين في القطاع العام في قطاع الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ حسب الجنس وفئات الأجر والنشاط (عامل)

فئات الأجر الشهري (ليرة)	المؤسسة العامة للصناعات الغذائية			المؤسسة العامة للسكر			الشركة العامة للمطاحن			الشركة العامة للمخابز			مجموع	
	عدد			عدد			عدد			عدد			عدد	
	ذكور	إناث	نسبة مئوية(*)	ذكور	إناث	نسبة مئوية(*)	ذكور	إناث	نسبة مئوية(*)	ذكور	إناث	نسبة مئوية(*)	ذكور	إناث
أقل من ٣٠٠٠	٥٩٨	٣٢١	٣٥	٢٧٣	٩	٣	٦١٩	٣٧	٦	١٧٥٤	٤٩٤	٢٢	٣٢٤٤	٨٦١
٣٠٠٠-٤٠٠٠	٤٦٧	١٥١	٢٤	٢٥٠	١٩	٧	٥٧٣	٩٢	١٤	٢٣٥٨	٦٥٤	٢٢	٣٦٤٨	٩١٦
٤٠٠٠-٥٠٠٠	٥٠٢	١٥٦	٢٤	٣٧٣	٤٥	١١	٦٠٤	٨٥	١٢	١٣٣٠	٤٧٦	٢٦	٢٨٠٩	٧٦٢
٥٠٠٠-٦٠٠٠	٥٨٠	٢٢١	٢٨	٣٠٤	٧٦	٢٠	١١٤٦	٩١	٧	٩٣٦	١٩٣	١٧	٢٩٦٦	٥٨١
٦٠٠٠-٧٠٠٠	٧٠٧	١٥٩	١٨	٥٤٧	٦٠	١٠	٧١٣	٦٠	٨	٤٩٥	٥٢	٩ر٥	٢٤٦٢	٣٣١
٧٠٠٠-٨٠٠٠	٨٣١	١٦٧	١٧	١١٨٢	٦٤	٥	٤٨٣	١٩	٤	٣٣٥	١٩	٥	٢٨٣١	٢٦٩
٨٠٠٠ وأكثر	١٦٥	٣٧	١٨	١٧٠	١٨	١٠	٢٢٩	٢٢	٩	١١٢	٤	٣ر٤	٦٧٦	٨١
المجموع	٣٨٥٠	١٢١٢	٢٤	٣٠٩٩	٢٩١	٨ر٦	٤٣٦٧	٤٠٦	٨ر٥	٧٣٢٠	١٨٩٢	٢٠ر٥	١٨٦٣٦	٣٨٠١

المصدر: وضع الجدول اعتمادا على بيانات غير منشورة أعدتها: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والمؤسسة العامة للسكر، والشركة العامة للمطاحن، والشركة العامة للمخابز، دمشق ٢٠٠٢.

(*) النسبة المئوية لكل فئة أجر.

ملاحظة: المقصود بفئات الأجر الشهري هو الراتب الشهري المقطوع دون التعويضات والمكافآت والحوافز الأخرى، ولذا لا تتطابق هذه الفئات مع كتلة الرواتب والأجور الإجمالية في قطاع الصناعات الغذائية المنشأة المجموعة الإحصائية، والتي استخدمناها سابقا في حساب أجر العامل الوسطي السنوي في الصناعات الغذائية والتحويلية في القطاع العام.

مجموع المشتغلين، وكانت هذه النسبة لدى الإناث ١ر٥ في المائة من مجموع المشتغلات، ولدى الذكور ٣ر١٨ في المائة من مجموع المشتغلين. وشكل عمال الزراعة ٣ر٣٢ في المائة (موزعون بين الذكور والإناث بنسبة الثلثين إلى الثلث على التوالي)، وكانت نسبة الذكور في هذه المهنة ٥ر٢٦ في المائة من مجموع العاملين الذكور، ونسبة الإناث ٧ر٥٨ في المائة من مجموع العاملات.

كما شكل العاملون في "الإدارة والأعمال الكتابية" ١ر٨ في المائة من مجموع المشتغلين وكانت هذه النسبة متقاربة لدى الذكور والإناث، علما بأن نسبة الإناث العاملات في هذه المهنة بلغت ١٨ في المائة فقط من مجموع العاملين فيها. وشكل "المهنيون والفنيون" ١٠ في المائة من مجموع المشتغلين وكانت نسبة الإناث بينهم ٤٠ في المائة تقريبا.

أما في قطاع الصناعات الغذائية فقد تم التعرض في فقرة سابقة إلى توزع العاملين في الصناعات الغذائية في القطاع الخاص على فئات ثلاث هي عمال الإدارة وعمال الإنتاج والعاملون الموسميون، ولا تتوفر معلومات أخرى منشورة حول هذا الموضوع.

لكن البيانات المتعلقة بتوزيع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية في القطاع العام، حسب الجنس والمهنة، غنية نسبيا وقد تم جمعها ومعالجتها (الجدول ٢٠).

تبين المعطيات المتعلقة بتوزيع العاملين في مؤسسات الصناعات الغذائية في القطاع العام حسب المهنة (الجدول ٢٩)، أن معظم العاملين من الذكور والإناث يعملون في مهن "العمليات الصناعية والكيميائية والغذائية" و"مهن الخدمات". فقد بلغت نسبة العاملين في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والغذائية ٤٤ في المائة من مجموع العاملين في مؤسسات الصناعات الغذائية المدروسة (٦ر٤٣ في المائة لدى الذكور، و٩ر٤٥ في المائة لدى الإناث)، وبلغت نسبة العاملين في مهن الخدمات ٢ر٢٢ في المائة من مجموع العاملين (٤ر٢٣ في المائة لدى الذكور، و٥ر١٦ في المائة لدى الإناث). وكانت نسبة الإناث العاملات في المهن الكتابية كبيرة بلغت ٤ر١٢ في المائة من مجموع العاملات في الصناعات الغذائية، وشكلت الإناث ٣٥ في المائة من مجموع العاملين في المهن الكتابية، علما بأن نسبة الإناث في مجموع العاملين في الصناعات الغذائية في القطاع العام لا تتجاوز ١٧ في المائة.

وبلغت نسبة العاملين في المهن الهندسية الأساسية المساعدة ٧ في المائة من مجموع العاملين في هذه المؤسسات، وكانت هذه النسبة لدى الذكور أكبر بكثير منها لدى الإناث إذ بلغت لدى الذكور ١ر٨ في المائة، ولدى الإناث ٣ر٢ في المائة فقط. أما نسبة العاملين في المجالات العلمية والفنية والإنسانية التي بلغت ٩ر٥ في المائة فقد كانت لدى الإناث أكبر منها لدى الذكور، وبلغت لدى الإناث ٣ر٧ في المائة من مجموع العاملين الإناث ولدى الذكور ٦ر٥ في المائة من مجموع العاملين الذكور. ولم تتجاوز نسبة المديرين في مجموع العاملين في هذه المؤسسات ٣ر١ في المائة، كانت نسبة الإناث بينهم ضعيفة ٨ في المائة فقط.

الجدول ٢٠- توزع العاملين في القطاع العام في قطاع الصناعات الغذائية عام ٢٠٠١ حسب الجنس والمهنة (عامل)

المهنة	المؤسسة العامة للصناعات الغذائية			المؤسسة العامة للسكر			الشركة العامة للمطاحن			الشركة العامة للمخابز			إجمالي		
	ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث	
		عدد	نسبة مئوية(*)		عدد	نسبة مئوية(*)		عدد	نسبة مئوية(*)		عدد	نسبة مئوية(*)		عدد	نسبة مئوية(*)
مديرون	١٣٥	٢٠	١٣	٦٢	٣	٥	٥١	–	–	٢٢	–	–	٢٧٠	٢٣	٨
إختصاصيون في المجالات العلمية والفنية والإنسانية	١٩٣	٥٣	٢١	١٥٥	١٩	١١	٢٩٣	٥٥	١٦	–	–	–	٦٤١	١٢٧	١٧
عاملون في المجالات العلمية والفنية والإنسانية	٣٤٩	١١٩	٣٣	٥٩٦	١٤٧	٢٠	٩٠	١٣	١٣	–	–	–	١٠٣٥	٢٧٩	٢١
مهن كتابية	٢٣٤	١٦٤	٤١	٢١٥	٩٠	٣٠	٤٠٧	٢١٠	٣٤	–	–	–	٨٥٦	٤٦٤	٣٥
مهن البيع	٤٦	٥	١٠	١٩	–	٠	–	–	–	٣٨٨	١١٥	٢٣	٤٥٣	١٢٠	٢١
مهن الخدمات	٤٧٣	٧٢	١٣	٢٦٣	١٠	٤	١٧٠١	٤٤	٢ر٥	١٩٣٣	٤٨٣	٢٠	٤٣٧٠	٦٠٩	١٢
مهن الزراعة وتربية الحيوان	١١	٧	٣٩	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥	٧	٣٢
مهن العمليات الصناعية والكيميائية والغذائية	٩١١	٣٧٤	٢٩	١٣٠٨	١٩	١,٤	١٠٥٣	٦١	٥ر٥	٤٨٦٢	١٢٨٩	٢١	٨١٣٤	١٧٤٣	١٨
مهن هندسية أساسية مساعدة	٢٠٥	٥٨	٢٢	٤٢٢	١	٠ر٢	٧٦٨	٢٣	٣	١١٥	٥	٤	١٥١٠	٨٧	٥
مهن أخرى	١٢٩٣	٣٤٠	٢١	٥٥	٢	٣ر٥	٤	–	–	–	–	–	١٣٥٢	٣٤٢	٢٠
مجموع	٣٨٥٠	١٢١٢	٢٤	٣٠٩٩	٢٩١	٨ر٦	٤٣٦٧	٤٠٦	٨ر٥	٧٣٢٠	١٨٩٢	٢٠ر٥	١٨٦٣٦	٣٨٠١	١٦ر٩

المصدر: وضع الجدول اعتمادا على بيانات غير منشورة أعدتها: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والمؤسسة العامة للسكر، والشركة العامة للمطاحن، والشركة العامة للمخابز، دمشق ٢٠٠٢.

(*) النسبة المئوية من مجموع العاملين لكل مهنة.

وعند حساب معدل النشاط الاقتصادي بالنسبة لمجموع السكان الذين بلغت أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر، يتبين أن هذا المؤشر يصل لدى الإناث إلى ٦ر٢٠ في المائة، ولدى الذكور إلى ٩ر٧٩ في المائة. لكن معدل النشاط الاقتصادي الخام ومعدل النشاط الاقتصادي المحسوب للسكان الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر يبقيان ضعيفين، وتبقى الفجوة كبيرة بين الرجل والمرأة في هذا المجال. ولذا لا بد من العمل لزيادة هذين المعدلين في المستقبل ولتقليص الفجوة بين معدل نشاط المرأة ومعدل نشاط الرجل. وهذا ما أكدت عليه الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، كما أكد عليه مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ ، إذ ورد في هاتين الوثيقتين أن:

من الأهداف العامة في مجال القوى العاملة: "رفع معدل المساهمة الخام للمرأة في النشاط الاقتصادي من ٣ر١٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣ر١٣ في المائة عام ٢٠٠٥"[١٤].

في الوقت نفسه، تطور نصيب المرأة من قوة العمل السورية من ٨ في المائة عام ١٩٨١ إلى ٨ر١٩ في المائة عام ٢٠٠٠، أي تضاعف مرتين ونصف تقريبا خلال عشرين عاما، وانخفض بالمقابل نصيب الرجل من ٩٢ في المائة إلى ٢ر٨٠ في المائة خلال الفترة نفسها. أي أن الفجوة تقلصت بين نصيب الرجل ونصيب المرأة من قوة العمل، لكنها ما تزال كبيرة ولا بد من العمل على تقليصها أكثر في المستقبل[١٥]. وقد ورد بين أهداف الخطة الخمسية التاسعة في مجال القوى العاملة "رفع نسبة الإناث في قوة العمل بمعدل وسطي سنوي (٩ر١ في المائة)" خلال فترة الخطة (٢٠٠١-٢٠٠٥)[١٦].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسح سوق العمل في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٩٥ أعطى نتائج مختلفة إلى حد ما، وبين أن معدل النشاط الاقتصادي المحسوب بالنسبة لمجموع السكان الذين بلغوا ١٥ سنة أو أكثر كان ٨ر٨٣ في المائة للذكور و٢٥ في المائة للإناث، ولكن هنا أيضا تبقى الفجوة كبيرة[١٧].

تبين معدلات النشاط الاقتصادي حسب الفئات العمرية لكل من الذكور والإناث عام ٢٠٠٠ أن مشاركة الذكور والإناث ضعيفة نسبيا في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة (٥٤ في المائة للذكور، و٨ر١٦ في المائة للإناث)، وتبلغ ذروتها لدى الإناث في فئة الأعمار (٢٥-٤٤) فتصل إلى ٢٥ في المائة وسطيا، ثم تنخفض إلى أقل من ٢٠ في المائة بدءا من الفئة العمرية (٥٠-٥٤) لتصل إلى ١١ في المائة تقريبا في الفئة العمرية (٦٠-٦٤) سنة. أما بالنسبة للذكور، فتبلغ معدلات النشاط الاقتصادي ذروتها في الفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة وتزيد عن ٩٨ في المائة، ثم تنخفض إلى ٨٥ في المائة تقريبا في الفئة العمرية ما فوق ٥٠ سنة[١٨].

---

(١٤) هئية تخطيط الدولة، الخطة الخمسية التاسعة في الجمهورية العربية السورية "٢٠٠١-٢٠٠٥" ٢٠٠٢، ص ٢٣؛ ورئاسة مجلس الوزراء، مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية ٢٠٠٢، ص ٣٩.

(١٥) المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام ٢٠٠٠، دمشق؛ ونتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٨١ في الجمهورية العربية السورية.

(١٦) الخطة الخمسية التاسعة (مصدر سبقت الإشارة إليه) ص ٢٣.

(١٧) مسح سوق العمل في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٥، الجزء الثالث، ص ١٦.

(١٨) المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الهجرة الداخلية لعام ٢٠٠٠، دمشق.

منها ٥٩ شركة في الصناعات الغذائية وتنتج الشوكولا والبسكويت (١١ شركة) والمياه الغازية (٦ شركات) وصناعة الحفظ والتعليب (٧ شركات) والألبان ومشتقاتها (٤ شركات)، بالإضافة إلى صناعة المعكرونة، والمشروبات غير الروحية، وتحميص وطحن البن، والزيوت النباتية والسكاكر وغيرها، و١٢٩ شركة في الصناعات النسيجية و٢٧٩ شركة في الصناعات الكيميائية و٥٦ شركة في الصناعات الهندسية.

١٦- أجور النساء أقل من أجور الرجال بالنسبة للعمالة الموسمية ويتحدد الأجر حسب نوع العمل.

١٧- تحرم موسمية العمل في القطاع الرسمي العاملات من حقوق العمل الدائم، ومن أهمها إجازة الأمومة، والترقية والإجازات المرضية والتدريب وتراكم سنوات الخدمة والتعويضات الصحية ونهاية الخدمة.

باء- استنتاجات ذات العلاقة بالتصنيع الغذائي

١- ما يزال معدل النشاط الاقتصادي للمرأة السورية ضعيفا فهي لا تشكل إلا خمس قوة العمل تقريبا.

٢- يتسم نصف المنشآت التي تصنع المنتجات الغذائية في الجمهورية العربية السورية تقريبا بالطابع التقليدي للإنتاج وتشغل عددا من العمال يتراوح ما بين ١ و٣ عمال.

٣- نسبة العمال الموسميين في قطاع الصناعات الغذائية كبيرة تصل إلى ١٧ في المائة، بينما تقل عن ٧ في المائة في الصناعات التحويلية ككل.

٤- ما تزال نسبة الإناث بين العاملين في منشآت الصناعات الغذائية الخاصة ضعيفة لا تتعدى ٧ في المائة، بينما تصل في منشآت الصناعات الغذائية في القطاع العام إلى ١٧ في المائة، ولا شك أن عدم دقة الإحصاءات في القطاع الخاص المتعلقة بعمل المرأة تلعب دورا كبيرا في هذا التباين بين النسبتين.

٥- إن نسبة الإناث في الصناعات الغذائية في القطاع العام اللواتي يتقاضين أجورا مقطوعة أدنى، هي أكبر من نسبة اللواتي يتقاضين أجورا أعلى، ويفوق الأجر الوسطي السنوي للعامل في هذا القطاع أجر العاملة الوسطي السنوي، بمعدل ٤ر١٢ في المائة.

٦- ما تزال نسبة الأمية بين أفراد القوة العاملة الإناث كبيرة وتصل إلى ٦ر٣١ في المائة.

٧- تبلغ نسبة الإناث بين العاملين في المهن الفنية في الصناعات الغذائية ٤٦ في المائة تقريبا، وهي نسبة مرتفعة ومشجعة.

٨- ٤٠ في المائة من المشتغلات يعملن في القطاع الخاص غير النظامي مقابل ٢٠ في المائة فقط في القطاع الخاص النظامي، مما يؤكد ضرورة جمع بيانات مفصلة عن جميع جوانب نشاط القطاع غير النظامي في الجمهورية العربية السورية.

٩- يستقطب القطاع غير النظامي في الجمهورية العربية السورية نسبة كبيرة، من المشتغلين الأميين أو أشباه الأميين، وتكون هذه النسبة بين الإناث أكبر منها عددا بين الذكور، ومعظم المشتغلين في هذا القطاع هم من الشباب إذ تقل أعمار ٦٠ في المائة منهم عن ٣٥ سنة.

١٠- تعاني النساء من البطالة في الجمهورية العربية السورية بدرجة أكبر بكثير مما يعانيه الرجال.

٨- إنشاء بنك معلومات يبرز الملامح الإحصائية للفجوات النوعية في القطاع الزراعي ويرمم قاعدة البيانات الموجودة حاليا في وحدة تنمية المرأة الريفية حول فعاليات عمل المرأة في الزراعة. كما يبرز بوضوح دور المرأة في الصناعات الريفية عامة والصناعات الغذائية خاصة مع تحديد الفجوات النوعية في هذا المجال بما يسد ثغرة كبيرة في البيانات الإحصائية الخاصة فيه.

٩- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط وبرامج ومشروعات وزارة الزراعة، وكذلك في خطط وبرامج ومشروعات وزارة الصناعة وخاصة مديرية الصناعات الغذائية.

١٠- تحسين إنتاجية النساء في الزراعة الغذائية وصقل مهارتهن.

١١- رفع مستوى دخل المرأة في الريف عن طريق إيجاد مصادر دخل للمرأة عن طريق العمل الزراعي والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

١٢- مكافحة الفقر بين النساء العاملات في الزراعة والمناطق الريفية.

_____. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، قاعدة بيانات وحدة تنمية المرأة الريفية، المسح الميداني الخاص برصد دور المرأة الإنتاجي في العمل الزراعي (٦٣ محصول) وبكافة المحافظات السورية لعام ٢٠٠٢، دمشق.

_____. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وحدة تنمية المرأة الريفية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، دراسة حول تحديد الاحتياجات التدريبية للفتيات بمحافظتي حلب، ودير الزور، دمشق، ٢٠٠٢.

_____. الغرفة الصناعية بدمشق، لجنة سيدات الأعمال الصناعيات، تقارير مقدمة للندوة الإقليمية لتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية وإدارة الأعمال المنعقدة في ٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دمشق، ٢٠٠٢.

_____. حازم السمان، ورقة حول دور برامج التعليم والتدريب الزراعي في تحقيق برامج التنمية الزراعية في الجمهورية العربية السورية، الندوة الإقليمية حول دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية الريفية حلب، ٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الواقع الراهن لمشاركة المرأة الريفية والدور والأثر التنموي في مجالات التنمية الزراعية والريفية، تقرير مقدم للندوة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية التنموية المنعقدة في ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الخرطوم، ١٩٩٩.

المراجع الأجنبية

IFAD, International Fund for Agricultural Development. The State of World Rural Poverty. Idriss Jazairy, Mohiuddin Alamgir, Theresa Panuccio. New York University Press (1992).

"Windows to the World". Developing a Curriculum for Rural Women. Education Series, Nirantar. 1997, New Delhi.

World Bank Toolkit – Gender and Agriculture.

The World Bank – Gender in Monitoring and Evaluation in Rural Development. A Tool Kit, Washington D.C., 2001. olkit – Gender and Agriculture.

٢- العقود والأجور وتعويضات العمل الإضافي

تتعدد أشكال العقود التي يعين العاملون في المنشأة وفقها، فهناك العقود الدائمة المباشرة والعقود محددة المدة، وعقود الخبرة، والعقود المؤقتة (حيث يتم استخدام العمال الموسميين بموجبها، وتنتهي بانتهاء العمل في موسم معين لمادة أو لبعض المواد الأولية). وتتقيد المنشأة عند تعيين العمال الثابتين والدائمين بالحد الأدنى للأجور، مضافا إليه التعويضات المختلفة، كتعويض طبيعة العمل مثلا، مع مراعاة المستوى التعليمي والخبرة حسب نوع العمل (خبير فني - خبير تغذية).

ويقوم العاملون في المنشأة بمزاولة بعض الأعمال الإضافية عند زيادة ضغط العمل في بعض المواسم، وخاصة العناصر التي لا بديل لها في حال تعدد ورديات العمل، وتحدد مدة العمل الإضافي بساعتين يوميا بعد أوقات العمل الرسمي، أو خلال أيام العطل الرسمية، ولا يوجد فرق بين الذكر والأنثى في هذا المجال.

كما يمنح العاملون من ذكور وإناث في المنشأة بموجب المراسم والقرارات المعمول بها والقوانين الصادرة من وزارتي الصناعة والشؤون الاجتماعية والعمل، والمنفذة من مركز الإدارة والتطوير في المنشأة، مكافآت تشجيعية وحوافز إنتاجية حدها الأدنى ٢٠٠ ل.س وسقفها ٦٠٠ ل.س، ويدخل تحديد تلك الحوافز ضمن خطة الأجور والعمل، ويراعى فيها ساعات العمل والشهادة العلمية.

ويرتبط حصول العامل على الترقية الدورية بالقوانين والأنظمة والمراسيم المعمول بها والتي تتضمن ترقية العامل كل سنتين بمعدل درجة واحدة، يزيد معها الراتب. وهناك ترقية استثنائية تقترح من المدير العام وتثبت من وزير الصناعة.

ولم تعكس البيانات الميدانية صورة لحصول العاملات على ترقيات، أو الصعوبات التي تعترضهن في الحصول عليها، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل الموسمي الذي تمارسه العاملات في نطاق المنشأة. وبالرغم من ذلك، عكست البيانات المتوفرة أن العاملات اللواتي تبلغ مدة ممارستهن للعمل عامين فأكثر، ونسبتهن ٣٣ في المائة تقريبا، لم يحصلن على ترقيات، وقد يكون ذلك مرتبطا بطبيعة العقد المؤقت الذي يعملن بموجبه في المنشأة.

وتلعب طبيعة العمل وفترته الزمنية في المنشأة دورا رئيسيا في حصول العاملات على إجازات سنوية، إذ يحدد قانون العمل حق العامل في الحصول على إجازة قدرها ١٥ يوما في السنة قبل مضي ١٠ سنوات على ممارسته العمل، وترتفع تلك الفترة إلى ٢١ يوما بعد انتهاء عشر سنوات في الخدمة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود عدد من العاملات اللواتي شملهن التحليل ضمن الحاصلات على إجازات سنوية، وهن في الحقيقة انقطعن عن العمل عدة أيام في الفترات الواقعة ما بين انتهاء العقد المؤقت القديم وبداية العقد المؤقت الجديد لهن في العمل، عملا بقوانين العمل النافذة.

ويبرز تأثير طبيعة العمل في المنشأة المدروسة أيضا في حصول العاملات على إجازة مرضية، فـ ٨٥ في المائة من العاملات لم يحصلن على إجازة مرضية، أما الإجازات المرضية التي منحت فكان بعضها بأجر كامل وبعضها الآخر دون أجر، وذلك مرتبط بالدرجة الأولى بطبيعة عقد العمل الذي يحدد إمكانية تقاضي العاملة لأجر أثناء إجازتها المرضية إذا كانت عاملة مثبتة أو تعمل بعقد محدد المدة، أما العاملة الموسمية المياومة فمن الصعب أن تحصل على أجر عمل يوم لم تعمل فيه.

تتحدد فترة استراحة الغذاء في المنشأة بنصف ساعة يوميا، يتم خلالها تناول وجبة الطعام في مكان العمل ذاته.

وتشمل التأمينات الاجتماعية التأمين التقاعدي والتأمين الصحي والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة.

وتوزع المنشأة على العمال بعض الألبسة الواقية، كالبدلات الخاصة بالعمل والأحذية المطاطية لحمايتهم من الانزلاق بالمياه المسفوحة على الأراضي، بالإضافة إلى الكمامات والنظارات الواقية من الأبخرة المتصاعدة، إلى جانب كاتمات الصوت لاتقاء تأثير الضجيج العالي الناجم عن بعض آلات التعقيم. ويقوم مكتب العمل في حال حدوث إصابات عمل بتسجيلها ورفعها إلى التأمينات الاجتماعية كما يتقاضى العامل المصاب التعويضات المناسبة. وقد كشفت الزيارات الميدانية أن العمال، نساء ورجال، لا يستخدمون أي من تلك الألبسة كما أن بعضها لم يوزع عليهم حتى تاريخ إجراء الدراسة.

الصعوبات التي تواجه العاملة: يلاحظ أن خروج المرأة للعمل بدافع زيادة دخل الأسرة قد انعكس في تحديدها لأهم الصعوبات التي تواجهها في عملها، إذ أشارت حوالي ٦٧ في المائة من العاملات إلى المرتب الضئيل.

وارتبط تحديد الصعوبات أيضا بظروف العمل وطبيعته، فجاء في مقدمتها شكوى ٣ر٥٣ في المائة من العاملات من الضجيج الذي تسببه الآلات، ومن الملل من رتابة العمل وشكت ٢٥ في المائة من العمل ضمن ظروف مناخية قاسية مثل البرودة الشديدة في الشتاء والحرارة الشديدة في الصيف، واحتلت المرتبتان الأخيرتان الصعوبات المرتبطة بالتوفيق بين العمل وأعباء المنزل، وعدم توفر وسائل المواصلات من وإلى العمل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم توفر دار للحضانة في العمل لم يدخل في نطاق صعوبات العمل، وقد يكون ذلك لقلة عدد المتزوجات بين النساء العاملات، وتوكيل المتزوجات منهن وحتى ممن لديهن أطفال في سن الرضاعة وما بين السنة والست سنوات بعض أفراد الأسرة، كالجدة والأبناء الكبار، الاعتناء بأطفالهن أثناء غيابهن في العمل، ولعل ذلك يفسر استمرار العلاقات التقليدية في الأسر.

كما أشارت ٦٨ في المائة من العاملات إلى أن العمل خارج المنزل يتطلب وقتا وجهدا أكثر من الأعمال الأخرى، ويليه أعمال تنظيف المنزل ثم غسل الملابس وكيها.

الاستقرار والحراك والديمومة والاستمرار في العمل: قد تتضافرالرغبة في الحصول على دخل إضافي للأسرة مع حصول المرأة على شهادة دراسية تخولها ممارسة العمل، كما قد تترافق مع ظروف أخرى كفقدان معيل الأسرة، فتخرج المرأة للعمل لتعويض ذلك الفقدان، أو للمساهمة في تحسين الوضع المادي للأسرة الجديدة بعد الزواج والإنجاب. فمن الملاحظ أن حوالي ٧٢ في المائة من العاملات أكدن أن دخولهن مجال العمل هو الرغبة في زيادة دخل الأسرة، تلتها نسبة العاملات اللواتي خرجن للعمل بعد الحصول على شهادة دراسية وبلغت حوالي ١٧ في المائة، واحتلت المرتبة الثالثة نسبة العاملات اللواتي اتجهن للعمل بعد الإنجاب وبلغت ٧ في المائة تقريبا.

يلاحظ أن الشهادة الدراسية التي استتبعها خروج المرأة للعمل لم تتعد الشهادة الإعدادية، وأن نسبة العاملات الحاصلات على هذه الشهادة الدراسية لم تتعد ٢٥ في المائة من العاملات في الأعمار ١٥-٢٩ سنة، ولذا لا يمكن الجزم أن الحصول على شهادة دراسية سبب رئيسي في خروج المرأة للعمل، وخاصة بالنظر إلى طبيعة العمل في معمل الكونسروة، بينما يمكن القول بأن الدافع للحصول على دخل إضافي للأسرة هو الأساس، خاصة وأن العمل مرتبط بالمواسم.

ومن الملاحظ أن حوالي ٥٣ في المائة من العاملات يفضلن ممارسة عمل جديد، بينما ترفض الباقيات تغيير عملهن، وتتعدد الأسباب التي تدفع العاملات إلى اتخاذ كل من الموقفين السابقين. فقد ارتبطت رغبة العاملات في تغيير عملهن بشكل أساسي باختيار عمل ذي أجر أعلى سواء كان مماثلا لعملهن الحالي أو مغايرا له، وشكلت العاملات في هذه الفئة حوالي ٧٢ في المائة من العاملات، بينما ترغب ٢٢ في المائة تقريبا في تغيير عملهن بسبب بعد مسافة مكان العمل الحالي عن مكان الإقامة.

المرأة والإدارة: عارضت ٨٧ في المائة تقريبا من مجموع النساء العاملات فكرة ممارسة العمل في منصب إداري، كمديرة أو مشرفة، بينما رحبت العاملات الأخريات بذلك. ومن الملاحظ أن السبب الرئيسي لرفض العاملات لهذه المناصب هو زيادة المسؤولية وما قد تتطلبه من نشاطات تمتد إلى ما بعد أوقات العمل الرسمية.

وقد برزت أسباب أخرى وراء الموقف الرافض، منها تأثر المرأة بموقف الذكور تجاه تبوء المرأة مثل هذه المناصب وصعوبة تقبل أسر العاملات لذلك، لأسباب عديدة لعل أهمها زيادة أعباء المرأة، مما ينعكس على إنجازها لواجباتها المنزلية المطلوبة منها، ووجود بعض العلاقات التقليدية التي تعارض تبوء المرأة مناصب إدارية قد تفرض نوعا من النشاطات والعلاقات التي لا تقره بعض الأسر.

أما العاملات اللواتي عبرن عن رغبة في قبول العمل في المنصب الإداري، فكان دافعهن زيادة المرتب أو مرونة وقت الدوام أو زيادة المكانة الاجتماعية. وكانت هناك عاملات يرغبن في الاضطلاع بعمل المديرة أو المشرفة ليتمكن من إجراء بعض التعديلات على ظروف العمل.